الفن الرابع
فن الجمع والفرق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله الذي أوْجد الخَلْق ، وجَعَلَ لكلّ لكلّ شيء مَظْهَرْينِ من الجَمْع والفرق . والصّلاة والسّلام على سيّدنا محمد الذي سناه أضْوء من البَرْق .

هذا هو (الفن الرّابع) من الأشباه والنظائر ، وهو فنّ الجمع والفرق . وهو قسمان :

أحدهما : الأبواب المتشابهة المفترقة في كثير من الأحكام .

والثّاني : المسائل المتشابهة المفترقة في الحُكْمِ والعِلّة . وسميّته : (اللّمع والبرق ، في الجَمْع والفَرْق) .

القســـم الأول

ذِكْر ما افترق فيه الكلام والجُملة

قال ابن هشام في (المغني) : الكلام أخصّ من الجملة لا مرادف لها ، فإن الكلام هو القَوْل المفيدُ بالمقصد . والمراد بالمفيد :

ما دَلّ على معنًى يحسن السّكوت عليه .

والجملة : عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد ، والمبتدأ وخبره كزيد قائم ، وما كان بمنزلة أحدِهما نحو : ضُرِب اللّص ، وأقائم الزّيدان ، وكان زيد قائماً، وظننتُهُ قائماً . وهذا يظهر لك انهما ليسا مترادفين كما يتوهّمه كثيرٌ من الناس، وهو ظاهر قول الزمخشري في المفصّل ، فإنه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال : ويسمّي الجملة . والصواب أنها أعم منه إذْ شرطه الإفادة بخلافها ، ولهذا تسمعهم يقولون : « جملة الشّرط ، جملة الجواب ، جملة الصلة . وكلّ ذلك ليس مفيداً، فليس كلاماً. انتهى .

وقد نازعه بعضهم في ذلك ، وادّعى أن الصواب ترادفُ الكلام والجملة .

وأنصف الشّيخ بدر الدين الدّمامينيّ ، فذكر ما حاصله أن المسألة ذات قولين ، وأن كلّ طائفة ذهبت إلى قول .

قلت : وممن ذهب إلى التّرادف ضياء الدّين بن العلج ، صاحب (البسيط) في النّحو ، وهو كتاب كبير نفيس في عِدّة مُجلّدات. وأجاب عما ذكره ابن هشام في جُملة الشّرط ونحوها .

فقال في (البسيط): قولهم : إنّ المبدل منه في نِيّة الطّرح أي في الأعمّ/الأغلب فلا يقدح ما يعرض من المانع في بعض الصّور ، نحو: [٢/١٦٦]

جاءني الذي مررت به زيد للاحتياج إلى الضّمير.

قال : ونظيره أن الفاعل يطرد جواز تقديمه على المفعول في الأعم الأغلب . ولا يقدح في ذلك ما يعرض من المانع في بعض الصور ، وكذلك كل جملة مركبة تفيد ، ولا يقدح في ذلك تخلّف الحُكم في جُمْلَتي الشّرط والجزاء ، فإنها لاتفيد إحداهما من غير الأخرى .

وقال ابن جِنّي في (كتاب التّعاقب) : ينبغي أن تعلم أن العَرَب قد أجرت كُلّ واحدةٍ من جُمْلتي الشّرط وجوابه ، مُجْرى المفرد ، لأن من شرط الجملة أن تكون مستقلّةً بنفسها قائمةً برأسها ، وهاتان الجملتان لا تستغني إحداهما عن أختها ، بل كلّ واحدة منهما مفتقرة إلى التي تجاورها فجَرَتا لذلك مَجْرى المُفْرَدَيْن اللّذَيْن هما ركنا الجملة وقوامها ، فلذلك فارقت جملة الشّرط وجوابه مجاري أحكام الجُمل .

وقال الشّيخ مُحب الدّين ناظر الجيش[1] : الذي يقتضيه كلام

(١) هو محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبيّ ، الملقّب بناظر الجيش قدم القاهرة ، ولزم أبا حيان ، ومهر في العربيّة ، وله شرح التسهيل ، قرب إلى تمامه ، واعتنى بالأجوبة الجيدة عن اعتراضات أبي حيان وتوفي في ذي الحجة سنة ٧٧٨ هـ . انظر : حسن المحاضرة ١ / ٢٣١ ،وكشف الظنون جـ ١ نهر ٤٠٦ . والمدرسة النحوية في مصر والشام للمحقق ١١٧ ، ١٨٢ ، ٢٩٠ ، ٢٩٤ .

النُّحاة تَساوي الكلام والجملة في الدّلالة ، يعني : كلّ ما صدق أحدهما صدق الآخر فليس بينهما عمومٌ وخصوصٌ .

وأما إطلاق الجملة على ماذكر من الواقعة شَرْطاً أو جواباً أو صلة فإطلاقٌ مجازِيّ ، لأن كلًّا منهما كان جملة قبل ، فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان ، كإطلاق اليتامَى على البالغين نظراً إلى أنهم كانوا كذلك .

وقال الشيخ بهاء الدين بن النّحاس في (تعليقه على المقرب) : الفرْق بين الكلام والجملة : أن الكلام يقال باعتبار الوَحْدة الحاصلة بالإسناد بين الكلمتين ، ويسمى الهيئة الاجتماعيّة ، وصورة التركيب ، وأن الجملة تقال باعتبار كثرة الأجزاء[1] التي يقع فيها التّركيب ، لأن لكل مُركّب اعتبارين : الكثرة والوحدة ، فالكثرة باعتبار أجزائه ، والوحدة باعتبار هيئته الحاصلة في تلك الكثرة .

والأجزاء الكثيرة تُسمّى مادة ، والهيئة الاجتماعيّة الموحّدة تسمى صورة .

الفرْق بين تَقْدير الإعراب وتفسير المعنى

عقد له ابن جنّي باباً في (الخصائص) : ، قال : هذا

(١) في ط فقط : « أجزاء » بدون أل التعريفية ، صوابه من المخطوطات .

الموضع كثيراً ما يستهوي[١] مَنْ يضعف نظرُه إلى أن يقوده إلى إفساد الصّنعة . وذلك كقولهم في تفسير / قولنا ، « أهْلَكَ واللّيْلَ » . [١٦٧/٢] معناه: ألحِق أهلَكَ قَبْل اللّيل، فربّما دعا ذاك من لا دُرْبة له إلى أن يقول : « أَهْلَك واللّيْلِ » ، فيجرُّه ، وإنّما تقديره : الحقْ أهلك وسابقِ اللّيْلَ .

وكذلك قولنا : زيد قام : رُبّما ظنَّ بعضهم أن زيداً هنا فاعل في الصيغة كما أنه فاعلٌ في المعنى .

وكذلك تفسير معنى قولنا : سرّني قيامُ هذا، وقعود ذاك بأنه سرّني أن قام هذا ، وأن قعد ذاك ، وربّما اعتقد في هذا وذلك أنهما في موضع رفع ، لأنّهما فاعلان في المعنى .

ولا تستصغر هذا الموضع ، فإن العرب قد مرّت به ، وشمّت روائحه ، وراعته ، وذلك أنّ الأصمعي أنشد[٢] شِعَراً مَمْدوداً مقيّداً ، التزم الشّاعر فيه أن يجعل قوافيه كلّها في موضع جرٍّ إلا بيتاً واحداً وهو :

---

(١) في ط فقط : « يستهوي فيه » بزيادة : « فيه » صوابه من المخطوطات والخصائص ١ / ٢٧٩ .

(٢) في الخصائص ١ / ٢٨٠ : « أنشد شعراً من مشطور السّرّيع طويلاً » .

٣٥٥ = يَسْتَمْسِكون من حِذار الإلقاء بتَلِعات كجذوعِ الصِيصاء[١]

رِدي رِدِي وِرْد قطاة صمّاء كُدْرِيَّةٍ أَعْجَبها بَرْد الماء

فطرد[٢] قوافيها كلِها على الجرّ إلا بيتاً واحداً وهو قوله :

* كأنّها وقد رآها الرّاءُ[٣] *

(١) في المنصف ٢/١٨١ : « وحكى أبو بكر محمد بن الحسن : أن العرب تقول : صاصت النخلة تصاصي صيصاءً » ، وأنشد البيت ـ

قال أبو بكر : « والصيصاء » الذي تسميه العامّة : الشِّيص .

وفي اللسان : « تلع » أورد هذا الشاهد ونسبه إلى غيلان الرّبعيّ وقال : تَلِع تَلَعاً فهو تَلِع ، بيّن التّلَع . والتّلع : الطويل . ويعني بالتّلعات هنا : سكّانات السفن . وقوله : من حذار الإلقاء : أراد من خشية أن يقعوا في البحر فيهلكوا .

وقوله : كجذوع الصيصاء أي أن قلوع هذه السفينة طويلة حتى كأنها جذوع الصيصاء ، وهو ضرب من التمر ، نخله طوال .

وفي البيت الثاني يخاطب السفينة ويقول : ردي حتى تصلي المرفأ كما ترد قطاة صماءَ ـ وصممها : ضيق أذنها . وانظر التعليق على هذين البيتين في هامش الخصائص ٢/٢٨٠ .

(٢) في الخصائص : « تطّرد » مكان : « فطرد » .

(٣) في الخصائص ٢/٢٥٢ ذكر هذا الشطر ، وذكر بعده قوله :

* وأنشزتهنّ علاة البيداء *

والعلاة : الصخرة ، وأنشزتهن : أظهرتهنّ .

وقد رسم في الخصائص في هذا الموضع : الرّآء ، على حين رسم في الخصائص ١/٢٨٠ :

وفي اللسان : (رأي) : ورد بصيغة المبالغة : رآء حيث قال : « ورحل رآء : كثير الرؤية. قال غيلان الرّبعي . وأنشد الشطر . وفي الأشباه في النسخة المطبوعة والنسخ المخطوطة الرءاء بصيغة المبالغة .

والذي سوغه ـ ذاك على ما التزمه في جميع القوافي ـ ما كان[١] على سَمْته من القول . وذاك أنه لما كان معناه : كأنها في وقت رؤية الرّاء[٢]، وعلى حال رؤية الرّاء[٣]تصوّر معنى الجرّ من هذا الموضع فجاز أن يخلط هذا البيت بسائر الأبيات ، وكأنه لذلك لم يخالف .

ونظير هذا عندي قول طرفة :

٣٥٦ = في جِفانٍ نعْتِرِي نَادِينَا وسديفٍ حين هاج الصِنَّبِرْ[٤]

يريد الصِنّبْر ، فاحتاج في القافية [٥] إلى تحريك الباء ، فتطرّق إلى ذلك بنقل حركة الإعراب إليها تشبيهاً بباب قولهم : هذا بَكُرْ ، ومررت بِبَكِرْ . وكان يجب على هذا أن يضم الباء فيقول : الصِنَّبُرْ ، لأن الراء مضمومة إلا أنه تصوّر معنى إضافة الظّرف إلى الفعل ، فصار إلى أنه كأنه قال : حين هَيْج الصِنّبِر ، فلمّا احتاج إلى حركة الباء تصوّر معنى الجرّ فكسر الباء ، وكأنه قد نقل الكسرة عن الرّاء إليها .

ولولا ما أوردته من هذا لكان الضّم مكان الكسر . وهذا أقرب

(١) في الخصائص : « ما كنا » .

(٢) في الخصائص : الرّواء .

(٣) « وعلى حال رؤية الرّاء » زيادة في نسخ الأشباه ليست في الخصائص .

(٤) السديف : السنام : الصنبر : الريح الشديدة البرد . والشاهد من قصيدة مطلعها :

أَصَحَوْت اليوم أم شاقتك هِرْ ومن الحب جنونٌ مستمرْ

انظر ديوان طرفة / ٩٦ .

(٥) في الخصائص : « للقافية » باللام .

مأخذاً من أن تقول : إنه حرّف القافية للضّرورة .

فإن قلت : فإن الإضافة في قوله : « حين هاج الصنبر » إنّما هي إلى الفعل / لا إلى الفاعل ، فكيف حرّفت غير المضاف إليه ؟ . [١٦٩/٢]

قيل : الفعل مع الفاعل كالجزء الواحد ، وأقوى الجزأين منهما هو الفاعل فكأن الإضافة إنما هي إليه لا إلى الفعل ، فلذلك جاز أن يتصوّر فيه معنى الجر .

فإن قلت[١] : فأنت إذا أضفت المصدر إلى الفاعل جررته في اللّفظ ، واعتقدت مع هذا أنه في المعنى مرفوع ، فإذا كان في اللّفظ أيضاً مرفوعاً فكيف يسوغ لك بعد حصوله في موضعه من استحقاقه الرّفع لفظاً ومعنًى أن تحَور به فتتوهمه مجروراً ؟ .

قيل : هذا الذي أردناه وتصوّرناه هو مؤكد للمعنى الأول ، لأنك كما تصوّرت في المجرور معنى الرفع ، كذلك تمّمت حال الشبه بينهما فتصوّرت في المرفوع معنى الجرّ .

ألا ترى أن سيبويه لمّا شبّه الضّارب الرّجلِ بالحسن الوجهِ وتمثّل ذلك في نفسه ، ورَسَا في تصوّره زاد في تمكين هذا الحال له وتثبيتها عليه ، بأن عاد فشبّه الحسن الوجه بالضارب الرّجل في الجر .

---

(١) في الخصائص : « فإن قيل » .

كلّ ذلك تفعله العرب ، وتعتقده العلماء في الأمرين ليقوي تشابههما وتعمر ذاتُ بينهما .

ومن ذلك : قولهم في قول العرب : كُلّ رَجُل وصنعتُه ، وأنت وشأنُك : معناه أنت مع شأنك ، وكل رجل مع صنعته ، فهذا يُوهم من أَمَمٍ[1] أنّ الثاني خبر عن الأول ، كما أنه إذا قال : أنت مع شأنك ، فإن قوله : مع شأنك خبر عن أنت ، وليس الأمر كذلك، بل لعمري، إن المعنى عليه غير أن تقدير الإعراب على غيره .

وإنّما شأنك معطوف على أنت والخبر ، محذوف للحمل على المعنى ، فكأنه قال : كل رجل وصنعته مقرونان ، وأنت وشأنُك مصطحبان . وعليه جاء العطف بالنّصب مع أنَّ كما قال :

٣٥٧= أغار على مِعزايَ لم يَدْرِ أنّني وصفراءَ منها عَبْلَةَ الصّفواتِ[2]

ومن ذلك : قولهم : أنت ظالم إن فعلت ، ألا تراهم يقولون في معناه : إن فعلت فأنت ظالم ، فهذا ربّما أوهم أن « أنت ظالم » جواب مقدّم ، ومعاذ الله أن يقدّم جواب الشّرط[3] ، وإنما قوله : أنت ظالم دالٌّ على الجواب، وسادّ مسدَّه فأما أن يكون / هو الجواب فلا . [١٧٠/٢]

ومن ذلك قولهم : عليك زيداً : إن معناه خُذْ زيداً ، وهو-

(١) من الأمّ وهو القصد .

(٢) أورده في اللسان : « معز » . والمراد بالصفراء : القوس ، والصفوات : جمع صفاة ، وهي الحجارة المُلْس ، والمغير هو الذئب .

(٣) في الخصائص : « أن يقدم جواب الشرط عليه » بزيادة : « عليه » .

لعمري ـ كذلك إلّا أن زيداً[١] إنما هو منصوب بنفس « عليك » من حيث كان اسماً لفعل متعدٍّ، لا أنه منصوب بـ « خذ » .

أفلا ترى[٢] إلى فَرْقِ ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ، فإذا مرّ بك شيءٌ من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ، ولا تسترسل إليه ، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه .

وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تَقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصحّحت طريق الإعراب حتى لايشذّ شيء منها عليك .

وإيّاك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه ، ألا تراك تفسّر نحو قولهم : ضربت زيداً سوطاً : أنّ[٣] معناه : ضربت زيداً ضربةً بسوط فهو ـ لا شك ـ كذلك ، ولكن طريق إعرابه أنه على حذف المضاف أي ضربتُه ضَرْبةَ سَوْطٍ ، ثم حذفت الضّربة[٤] .

---

(١) في الخصائص : إلّا أن زيداً الآن « بزيادة » : « الآن » .

(٢) في ط : « فلا ترى » بدون همزة الاستفهام تحريف صوابه من النسخ المخطوطة . وفي الخصائص ١/٢٨٢ : « ألا ترى » .

(٣) في ط فقط : « بأن » بزيادة الباء .

(٤) في الخصائص : « ثم حذفت الضربة على عِبْرة حذف المضاف » بزيادة : « على عبرة حذف المضاف » .

ولو ذهبت تتأول ضربتُه سَوْطاً على أن تقدير إعرابه ضربةً بِسَوْط كما أن معناه كذلك للزمك أن تقدّر أنك حذفت الباء ، كما تحذف حرف الجرّ في نحو قوله :

٣٥٨= * أمرتك الخير[١] *

و :

٣٥٩= * استغفر الله ذنباً[٢] *

---

(١) قطعة من بيت ، وهو بتمامه :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب

والشاهد لعمرو بن معد يكرب ، وقبله :

قد نِلت مجْداً فحاذرْ أن تدنِّسَهُ أب كريمٌ وَجَدٌّ غيرُ مُؤتشِب

وبعده :

واترك خلائق قوم لا خلاق لهم واعمدْ لأخلاق أهل الفضل والأدبِ

انظر شعر عمرو بن معد يكرب /٤٧ .

وهو من شواهد : سيبويه ١/١٧ ، والمقتضب ٢/ ٣٢٠، والمحتسب ١/ ٥١ ، ٢٧٢ ، وابن الشجريّ ٢/ ٢٤٠ ، وابن يعيش ٢/ ٤٤ ، ٨/ ٥٠ ، والمغنى ١/ ٣٥٠، ٢/ ٦٢٦ ، وشرح شذور الذهب ٣٢٩ ، والخزانة ١/ ١٦٤ ، والهمع والدرر رقم ١٤٠٠ .

(٢) قطعة من بيت ، وهو بتمامه :

أستغفر اللّه ذنباً لست مُحْصِيَهُ ربَّ العباد إليه الوَجْهُ والعَمَلُ

قائله مجهول . من شواهد سيبويه ١/ ١٧ ، والمقتضب ٢/ ٣٢٠ والخصائص ٣/ ٢٤٧ ، وابن يعيش ٧/ ٦٣ ، ٨/ ٥١ ، والخزانة ١/ ٤٨٦ ، وشرح شذور الذهب /٣٣١، والعيني ٣/ ٢٢٦، والتصريح ١/ ٣٩٤، والهمع والدرر رقم ١٣٩٩ .

فتحتاج إلى إعتذار من حذف حر الجرّ ، وقد غنيت عن ذلك كله بقولك : إنه على حذف المضاف أي ضَرْبة سَوْط ، ومعناه ضربة بسوط ، فهذا ـ لعمري ـ معناه . فأمّا طريق إعرابه وتقديره فحذف المضاف . انتهى .

وقال أبن أبي الرّبيع في (شرح الإيضاح) : قالوا : « لا أفعل هذا بذي تسلم » ، قال يعقوب : المعنى : والله يُسَلِّمك ، فهذا تفسير المعنى . وأمّا تفسير اللّفظ فتقديره : بذي سلامتك .

وقال ابن مالك في (شرح الكافية) : ومن الاستثناء بليس قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « يُطْبع المُؤْمِن على كُلّ خُلُقٍ ليس الخِيانةَ والْكَذِب » .

أي ليس بعض خُلُقِهِ الخيانةَ والكذِب . هذا التّقدير الذي يقتضيه / الإعراب . والتقدير المعنوي يطبع على كُلّ خُلق إلاّ الخيانة والكَذِب . [٢/١٧١]

[فائدة في التعجب]

(فائدة) : قال ابن عصفور في (شرح المقرب) : فإن قيل : لِمَ صار التَّعجُّب من وصفه على طريقة : ما أفعله مفعولاً ، وعلى طريقة : أَفْعِل به فاعلاً ، مع أنّ المعنى عندهم واحد ، وإنّما الباب أن يختلف الإعراب إذا اختلف المعنى؟ فالجواب : أن ذلك من قبيل ما اختلف فيه الإعراب ، والمعنى مُتّفق نحو : مازيد قائماً في

اللغة الحجازيّة ، وما زيد قائم في اللغّة التميمية .

الفْرقُ بين الإعراب التّقديرِيّ والإعراب المحلّيّ

قال ابن يعيش : الإعراب يقدّر على الألف المقصورة ، لأن الألف ، لا تحرّك بحركة ، لأنها مدّة في الحَلْق ، وتحريكها يمنعها من الاستطالة والامتداد ، ويُفْضِي بها إلى مَخْرج الحركة ، فكون الإعراب لا يظهر فيها لم يكن ، لأن الكلمة غير معربة بل لِنُبو في محلّ الحركة ، بخلاف ، مَنْ وكم ونحوهما من المبنيّات فإن الإعراب لا يقدّر على حرف الإعراب منها ، لأنه حرف صحيح يمكن تحريكه . فلو كانت الكلمة في نفسها معربةً لظهر الإعراب فيه ، وإنما الكلمة جَمْعاء في موضع كلمة معربة . وكذلك ياء المنقوص لا يَظْهر فيه حركة الرّفع والجر لِثَقل الضّمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها ، فهي نائبة عن تحمل الضّمّة والكسرة .

وقال ابن النّحاس في (التعليقة) : الفرق بين الموضع في المبنىّ والموضع في المعتلّ : أنا إذا قلنا في : قام هؤلاء : إن هؤلاء في موضع رفع لا نعني به أنّ الرّفع مقدّر في الهمزة ، كيف ولا مانع من ظهوره لو كان مقدّراً فيها ، لأن الهمزة حَرْفٌ جَلْد يقبل الحركات ، وإنما نعني به أن هذه الكلمة في موضع كلمة إذا ظهر فيها الإعراب

تكون مرفوعةً بخلاف « العصا » ، فإنا إذا قلنا : إنها في موضع رفع نعني به أن الضّمة مقدرة على الألف نفسها بحيث لولا امتناع الألف من الحركة أو استثقال الضّمة والكسرة في ياء القاضي لظهرت الحركة على نفس اللّفظ/. [١٧٢/٢]

[الفرق بين أعلى وأحمر]

قال ابن الصائغ في (تذكرته) : الفرق بين أعلى وأحمر من خمسة أشياء : جمع أعلى ، بالواو والنّون ، وعلى أفاعل ، واستعماله بمِن ، وتأنيثه على فُعْلى ، ولزومه أحد الثلاثة أل أو الإضافة أو مِنْ .

وقال المهلّبي :

الفرق في الأعلى والأحمر قد أتى ... في خمسةٍ في الجَمْع والتكسيرِ
ودخول مِن وخلاف تَأْنِيثِهِمِا ... ولزوم تعريفٍ بلا تنكير

قال في الشّرح : هذه الأحكام جاريةٌ في الأعْلى وبابه كالأفضل والأرذل ، وفي الأحمر وبابه كالأصفر والأخضر .

ذكر ما افترقَ فيه ضميرُ الشأن وسائر الضّمائر

قال في (البسيط) : ضمير الشأن يفارق الضّمائر من عشرة أوجه :

أنه لا يحتاج إلى ظاهر يعود إليه بخلاف ضمير الغائب فإنّه لا بُدّ له من غائب يعود عليه لفظاً أو تقديراً .

وأنّه لا يُعْطف عليه ولا يُؤكد ولا يُبْدَلُ منه بخلاف غيره من الضّمائر .

وسِرُّ هذه الأوجه أنه يوضّحه والمقصود منه الإبهام .

وأنه لا يجوز تقديمُ خبره عليه ، وغيره من الضّمائر يجوز تقديم خبره عليه .

وأنه لا يشترط عَوْدُ ضمير من الجملة إليه ، وغيره من الضّمائر إذا وقع خبره جملة لا بُدّ فيها من ضمير يعود إليه .

وأنه لا يفسّر إلّا بجملة وغيره من الضمائر يفسر بالمفرد .

وأن الجملة بعده لها محلٌّ من الإعراب ، والجُمَل المفسّرات لا يلزم أن يكون لها محلٌّ من الإعراب .

وأنه لا يقوم الظّاهر مقامه ، وغيره من الضمائر يجوز إقامة الظاهر مقامه .

وأنه لا يكون إلّا لغائب دون المتكلّم والمخاطب لوجهين :

أحدهما : أن المقصود بوضعه الإبهام ، والغائب هو المبهم ، لأن المتكلّم والمخاطب في نهاية الإيضاح .

والثاني : أنه في المعنى عبارة عن الغائب ، لأنه عبارة عن الجملة التي بعده / وهي موضوعة للغيبة دون الخطاب والتكلّم . [١٧٣/٢]

وقال ابن هشام في (المغني) : هذا الضمير مخالف للقياس من خمسة أوجه :

أحدها : عودهُ على ما بعده لزوماً إذ لا يجوز للجملة المفسّرة له أن تتقدم هي ولا شيءٌ منها عليه .

والثاني : أن مفسّره لا يكون إلا جملةً، ولا يشاركه في هذا ضمير .

والثالث : أنه لا يتبع بتابع فلا يؤكّد ، ولا يُعْطف عليه ، ولا يُبْدَل منه .

والرابع : أنه لا يعمل فيه إلّا الابتداء أو أحد نواسخه .

والخامس : أنه ملازم للإفراد فلا يُثَنّى ولا يجمع وأن فسر بحديثين أو بأحاديث[1] .

(١) انظر المغنى ٢/٥٤٣.

ذِكْر ما افْتَرَقَ فيه ضميرُ الفصل والتّأكيد والبدل

قال ابن يعيش : ربّما التبس الفَصْلُ بالتأكيد والبدل .

والفرق بين الفصل والتّأكيد أنّ التأكيد إذا كان ضميراً لا يؤكّد به إلا المُضْمر[1] ، والفصلُ ليس كذلك بل يقع بعد الظّاهر والمضمر ، فقولك كان زيد هو القائم فصلٌ لا تأكيد لوقوعه بعد الظّاهر ، وقولك : كنت أنت القائم يحتملهما .

ومن الفرق بينهما : أنك إذا جعلت الضّمير تأكيداً فهو باقٍ على اسميّته ، ويحكم على موضعه بإعراب ما قبله ، وليس كذلك إذا كان فصلاً .

وأمّا الفرّق بينه وبين البدل فإن البدل تابع للمبدل منه في إعرابه كالتّأكيد ، إلا أن الفرق بينهما أنك إذا أبدلت من منصوب أتيت بضمير المنصوب نحو : ظننتك إياك خيراً من زيد .

فإذا أكدت أو فصلت لا يكون إلا بضمير المرفوع .

ومن الفرْق بين الفصل والتأكيد والبدل : أن لام التأكيد تدخل

(١) ومثاله كما في ابن يعيش ١١٣/٣ : قمت أنت ، ورأيتك أنت ، ومررت بك أنت .

على الفصل ، ولا تدخل على التّأكيد والبدل[١] ، لأن اللام تفصل بين التأكيد والمؤكد والبدل والمبدل منه وهما من تمام الأوّل[٢] الى البيان[٣] . / . [١٧٤/٢]

ذِكْر ما افترَقَ فيه ضَمِيرُ الفصل وسائر الضمائر

قال الخليل: ضمير الفصل اسم ولا محلّ له من الإعراب وبذلك يفارق سائر الضّمائر .

قال ابن هشام ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال[٤] .

---

(١) قال ابن يعيش : فتقول في الفصل : « إن كان زيد لهو العاقل » ، وإن كنا لنحن الصالحين .

(٢) في ط فقط : « الأولى » صوابه من النسخ المخطوطة ، وابن يعيش .

(٣) انظر النص في ابن يعيش ١١٣/٣ ، وقد نقله السّيوطيّ بتصرّف .

(٤) تمام ذلك في المغنى ٥٥٠/٢ : « فيمن يراها غير معمولة لشيء وأل الموصول » .
هذا ويرى الكوفيون أن له محلاً : ثم قال الكسائي : محله بحسب ما بعده وقال الفراء : يحسب ما قبله ، فمحله بين المبتدأ والخبر رفع وبين معمولي ظن نصب، وبين معمولي كان رفع عند الفراء،ونصب عند الكسائي ، وبين معمولي إنّ بالعكس » .
انظر المغنى في ذلك الموضع .

ذِكْر الفرْق بين عَلَم الشخص وعلم الجنس واسم الجنس

قال في (البسيط) : علمُ الجنس كأسامة ، وثعالة .

في تحقيق علميّته أربعة أقوال:

أحدها : لأبي سعيد ـ وبه قال ابن بابشاذ وابن يعيش ـ أنه موضوع على الجنس بأسره ، بمنزلة تعريف الجنس باللّام في : « كَثُر الدّينار والدّرهم » ، فإنه إشارة إلى ما ثبت في العقول معرفته ، ويصير وضعه على أشخاص الجنس كوضع زيد، علمان على أشخاصهما، ولذلك يقال ثعالة يفر من أسامة أي أشخاص هذا الجنس تَفِرّ من أشخاص هذا الجنس .

وإنما لم يحتاجوا في هذا النوع إلى تعيين الشّخص بمنزلة الأعلام الشّخصية ، لأن الأعلام الشخصيّة تحتاج إلى تعيين أفرادها ، لأن كل فرد من أفرادها يختصّ بحكم لا يشاركه فيه غيره ، ولا يقوم غيره مقامه فيما يطلب منه من معاملة ، أو استعانة ، أو غير ذلك .

وأما أفراد أنواع الوحوش والحشرات فلا يطلب منها ذلك فلذلك لم يحتج إلى تعيين أفرادها ، ووضع اللفظ عَلَماً على جميع أفراد النوع، لاشتراكهما في حكم واحد .

قال ابن يعيش: تعريفها لفظيّ، وهي في المعنى نكراتٍ ، لأن اللّفظ وإن أطلق على الجنس فقد يطلق على أفراده ، ولا يختص شخصاً بعينه . وعلى هذا فيخرُجُ عن حَدّ العَلَم .

والقول الثاني لأبن الحاجب : أنها موضوعة للحقائق المتّحدة ، في / الذّهن بمنزلة التّعريف باللاّم للمعهود في الذهن ، [٢/١٧٥] نحو : أكلت الخبز ، وشربت الماء، لبطلان إرادة الجنس؛ وعدم تقدّم المعهود الوجوديّ .

وإذا كانت موضوعة على الْحقيقة المعقولة المّتحدة في الذّهن فإذا اطلقت على الواحد في الوجود فلا بدّ من القصد إلى الحقيقة ، وصحّ إطلاقها على الواحد في الوجود لوجود الحقيقة المقصودة، فيكون التّعدّد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع؛ لأنّه يلزم إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود المتعدّد .

فإن قيل : الحقيقة الذهنية مغايرة للوجود ، فإذا أطلق على الواحد في الوجود فقد أطلق على غير ما وضع له .

قلنا : وإن جعلت المغايرة بذلك بين الحقائق إلا أنه بمنزلة المتواطىء الواقع على حقائق مختلفة بمعنى واحد كالحيوان الذي يشترك فيه حقائق التواطؤ المختلفة ، فكذلك ههنا يشترك الذّهنيّ والوجوديّ في الحقيقة ، وإن كان الوجوديّ مغايراً للذّهنيّ .

والفرق بين أسد وأسامة : أن أسداً موضوع لكل فرد من أفراد

النّوع على طريق البدل ، فالتّعدد فيه من أصل الوضع ،
وأمّا أسامة فإنه لزم من اطلاقه على الواحد في الوجود التّعدّد ، فالتّعدّد فيه جاء ضِمْناً لا مقصوداً بالوضع .

والقول الثالث : أنه لما لَمْ يتعلّق بوضعه غرض صحيح ، بل الواحد من جفاة العرب إذا وقع طَرفُهُ على وَحْش عجيب أو طير غريب أطلق عليه اسماً يشتقّه من خِلْقته أو من فِعْله ، ووضَعَهُ عليه ، فإذا وقع بصره مرَّةً أخرى على مثل ذلك الفرد أطلق عليه ذلك الاسم باعتبار شخصه ، ولا يتوقّف على تصوّر أن هذا الموجود هو المُسَمّى أوّلاً أو غيره ، فصارت مختّصات كُلّ نوع مندرجةً تحت الأول بحيث تكون نسبة ذلك اللّفظ إلى جميع الأشخاص تحته مثل نسبة زيد إلى الأشخاص المسميّن به .

وعلى هذا فإذا أطلق على الواحد فقد أطلق على ما وضع له ، وإذا أطلق على الجميع فلاندراج الكُلّ تحت الوضع الأول ، لإطلاق وضع اللّفظ عليه أولاً مرّةً ثانية وثالثة بحسب أشخاصه من غير تصوّر أنّ الثاني / والثالث هو الأول أو غيره . [١٧٦/٢]

والقول الرّابع : قلته : إن لفظ علم الجنس موضوع على القَدْر المشترك بين الحقيقة الذّهنية والوجوديّة ، فإن لفظ أسامة مثلاً يدلّ على الحيوان المفترس ، عريض الأعالي ، فالافتراس وعَرض الأعالي مشتركٌ بين الذّهنيّ ، والوجوديّ فإذا أطلق على الواحد في

الـوجود فقـد أطلق على ما وضـع له؛ لـوجود القـدر المشتـرك وهـو الافتراس ، وعرض الأعالي .

ويَلْزم من إخراجه إلى الوجود التّعدّد فيكون التّعدد من اللّوازم لا مقصوداً بالوضع بخلاف أسد[١] ، فإن تعدّده مقصود بالوضْع .

وإذا تقرّر ذلك فالفرق بين علم الجنس واسم الجنس بأمورٍ .

أحدها : أمتناع دخول اللام على أحدهما ، وجوازه في الآخر ، ولذلك كان ابن لبون[٢] وابن مخاض[٣] اسمَيْ جِنْسٍ لدخول اللّام عليهما ، ولم يكن ابن عِرْس[٤] اسم جنس لامتناع ابن العِرْس .

والثاني : امتناع الصّرف يدل على العلميّة .

والثالث: نصب الحال عنها في الأغلب .

والرابع : نصّ أهل اللغة على ذلك .

وأما الإضافة فلا دليل فيها ، لأن الأعلام جاءت مضافة كـابن

---

(١) في ط : « بسد » تحريف واضح .

(٢) ابن اللبون : ولد الناقة إذا كان في العام الثاني واستكمله أو إذا دخل في الثالث .

(٣) ابن مخاض : المخاض : الحوامل من النوق . والفصيل إذا لقحت أمه : ابن مخاض ، والأنثى بنت مخاض .

(٤) ابن عِرْس : دويّبة ، وجمعه بنات عِرْس .

عرِس ، وابن مُقَرّض[1] واسم الجنس جاء مضافاً كابن لَبُون وابن مخاض . انتهى كلام صاحب البسيط .

[الفرق بين الاشتراك الواقع في النّكرات والاشتراك الواقع في المعارف]

(فائدة) : قال صاحب (البسيط) : الفرق بين الاشتراك الواقع في النّكرات والاشتراك الواقع في المعارف : أن اشتراك النّكرات مقصود بوضع الواضع في كُل مُسَمًّى غير معيّن .

وأما اشتراك المعارف فالاشتراك في الأعلام اتفاقِيّ غير مقصود بالوضع ، لأن واضع الاسم على العلم لم يقصد مشاركة غيره له ، إنما المشاركة حصلت بعد الوضع لكثرة المُسَمِّينَ باللفظ الواحد ، فلذلك لم يقدح هذا الاشتراك في تعريفها لكونه اتّفاقيًّا غير مقصود للواضع ، وأما الاشتراك الواقع في المضمرات وأسماء الإشارة ، وما عرف باللاّم وإن كان / مقصوداً للواضع فإنه اشتراك في المسمّى المعيّن ، فلذلك [٢/١٧٧] لم يقدح في التّعريف بخلاف اشتراك النّكرات ، فإنه في كُلّ مسمًّى غير معيّن ، فلذلك افترق الاشتراكان .

---

(١) في اللسان : « قرض » روى ثعلب عن ابن الأعرابي أنه قال : من أسماء الخنفساء : المندوسة ، والفاسياء ، ويقال لذكرها المقرّض والحوّاز ، والمُدحْرِج ، والجُعَل .

[الفرق بين اللام في « الزيدان » واللام في « الرجلان »]

فائدة : قال الزملكاني[١] في « شرح المفصل » : الفرق بين اللام في : « الزّيدان » واللام في « الرّجلان » : أنّ معنى « الزيدان » : المشتركان في التّسمية ، ومعنى الرّجلان المشتركان في الحقيقة .

قال فخر خوارزم[٢] : ولذلك لو سميّت امرأة بزيد وجمعت بينها وبين رجل يسمّى بزيد لقلت في التّسمية : الزيدان لاشتراكهما في التّسمية مع اختلاف الحقيقتين .

وإنّما أتَوْا باللاّم دون الإضافة ، لأن اللاّم أقوى في إفادة التّعريف من الإضافة ، فكانت أقرب إلى العلميّة ، ولأنها أخصر ، فإن المضاف إليه قد يكون أكثر من حرفيّن وثلاثة ، ولأنّ امتزاج اللام أشدّ ، ولذلك يتخطّاه العامل مع أنه قد تعرض[٣] أعلام لا يعرف لها ملابس ، فتضاف إليه ، والعهدية لا تفتقر إلى ذلك .

---

(١) في ط : « الزمكاني » بإسقاط اللام تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة وزمْلكان بكسر الزاي : بلدة بدمشق .

(٢) فخر خَوارزم هو الزمخشري لأنه كان يتلقب بجار الله ، وفخر خوارزم . انظر البغية ٢ / ٢٧٩ .

(٣) في ط : « تفرض » بالفاء ، تحريف . صوابه من النسخ المخطوطة .

[الفـــرق بين ذو التي بمعنى الـذي وبين التي بمعنى صاحب]

فائدة : قال ابن يعيش : الفرق بين ذو التي بمعنى الذي على لغة طيّىء وبين التي بمعنى صاحب من وجوه :

منها أن ذو في الّذي لغة طيّىء توصل بالفعل، ولا يجوز ذلك في ذو التي بمعنى صاحب .

ومنها : أن ذو بمذهب طيّىء لا يوصف بها إلّا المعرفة. والتي بمعنى صاحب يوصف بها المعرفة والنّكرة ،إنْ أضفتها إلى نكرة وصَفْت بها النّكرة ، وإن أضفتها إلى معرفة صارت معرفة ، ووصفت بها المعرفة .

وليست التي بمعنى الذي كذلك لأنها معرفة بالصّلة على حدّ تعريف « مَنْ » و « ما » .

ومنها : أن التي في لغة طيّىء لا يجوز فيها « ذي » ولا « ذا » ولا تكون إلّا بالواو .

وليس كذلك التي بمعنى صاحب .

[الفرق بين الموصول الاسمي والموصول الحرفيّ]

(فائدة) : قال الأندلسي في (شرح المفصل) : : الفرق بين الموصول الاسميّ والموصول الحرفيّ: أن(الذي) يوصل بما هو خبر، و(أن)توصل بالخبر/ والأمر، وغير ذلك ، لأن المقصود المصدر ، والمصدر يسوغ من جميع ذلك . [١٧٨/٢]

ذكر ما افترق فيه باب كان وباب إنّ

افترقا في أنه يجوز في باب كان تقديم الخبر على الاسم وعلى كان نحو كان قائماً زيد ، وقائماً كان زيد .

ولا يجوز تقديم الخبر على إن ولا على اسمها إلا أن يكون ظَرْفاً أو مجروراً .

ذكر ما فترق فيه باب كان وسائر الأفعال

قال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) : كان وأخواتها مخالفة لأصول الأفعال في أربعة أشياء :

أحدها : أن هذه الأفعال إذا أسقطت لم يبق كلام .

الثاني : أن هذه الأفعال لا تؤكد بالمصدر ، لأنّها لم تدلّ عليه ،

وغَيْرُها من الأفعال يؤكّد بالمصادر ، لأنها تدلّ عليها نحو : قام قياماً ، وزال زوالاً .

الثالث : أنّ الأفعال التي تَرْفعُ وَتَنْصب تُبْنى للمفعول .

وهذه لا تبنى له لا تقول: كِين قائمٌ، لأن « قائماً » خبر عن المبتدأ فإذا زال المبتدأ زال الخبر، وإذا وجد المبتدأ وجد الخبر .

الرابع : أن الأفعال كلّها تستقل بالمرفوع دون المنصوب .

ولا تستقل هذه بالمرفوع دون المنصوب لأنه خبر للمبتدأ .

وقال ابن الدّهان في (الغرة) : من الفرق بين هذه الأفعال والأفعال الحقيقية : أن الفاعل في تلك غير المفعول نحو ضرب زيدٌ عَمْراً .

وهذه مرفوعها هو منصوبها .

[الفرق بين ما دام وأخواتها]

(فائدة) : قال ابن النّحاس في (التعليقة) : : ما دام تخالف باقي أخواتها من وجوه وتوافقها من وجه .

أمّا وجه المخالفة فإن « ما » فيها مصدريّة في موضع نَصْب على الظّرف / ولذلك لا يتمّ مع اسمها وخبرها كلام ، ويحتاج إلى شيء [٢/١٧٩]

آخر يكون ظرفاً له كقولك : لا أكلمّك ما دمت مقيماً أي مدة دوام إقامتك و « ما » في باقي أخواتها حرف نفي .

وأمّا وجه الموافقة فهو أن معناهنّ جميعاً : الثّبات والدّوام .

[الفرق بين كان وبين أصبح وأخواتها]

(فائدة) : قال الأعلم في (نكته) : الفرق بين كان وبين أصبح وأخواتها : أنّ كان لِمَا انقطع .

وهذه لِما لم يَنْقطع ، تقول : أصبح زيد غنيّاً فهو غني في وقت إخبارك ، غير منقطع غناه . نقله ابن الصّائغ في تذكرته .

[الفرق بين كان التامّة والناقصة]

(فائدة) : قال الإمام فخر الدين : الفرق بين كان التامّة والناقصة : أن التامّة بمعنى حَدَث ووجد الشيء ، والنّاقصة بمعنى : وجد موصوفيّة الشّيء بالشيء في الزّمن الماضي .

وقال ابن القوّاس في (شرح الفيّة ابن معط) : الفرق بينهما : أن التامة يخبر بها عن ذات ، إمّا منقض حدوثُها أو متوقّع .

والنّاقصة يخبر بها عن انقضاء الصّفة الحادثة من الذّات أو عن توقعّها ، والذّات موجودة قبل حدوث الصّفة ، وبعدها .

والتّامة تكتفي بالمرفوع، وتؤكّد بالمصدر، وتعمل في الظّرف، والحال، والمفعول له، ويعلّق بها الجارّ.

والناقصة بخلاف ذلك. كله. انتهى.

وقال الشّيخ تاج الدّين بن مكتوم في (تذكرته): قال الإمام أبو جعفر بن الإمام أبي الحسن بن الباذش[1]. قال أبو القاسم الشنتريني فيما نقلت[2] من كتاب بعض أصحابه: من زعم، أن كان التي يضمر فيها الأمر والشأن هيَ النّاقصة نفسها فقد أخطأ، وإنما هي غيرها.

والفرق بينهما: أن التي على معنى الأمر والشأن لا يكون اسمها مستتراً فيها.

والناقصة يكون اسمُها مستتراً فيها وغير مستتر.

والتي على معنى الأمر والشأن لا يتقدّم خبرها. والنّاقصة يتقدّم خبرها.

والتي على معنى الأمر والشأن لاينعت اسمها، ولا يؤكّد،

(١) في ط والنسخ المخطوطة: «ابن البادش» بالدال صوابه بالذال.
وهو علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطِيّ، الإمام أبو الحسن بن الباذش.
صنف شرح كتاب سيبويه، وشرح المقتضب، وشرح أصول ابن السّراج وشرح الإيضاح، وشرح الجمل، وشرح الكافي للنحاس ولد سنة ٤٤٤ ومات بغرناطة ليلة الاثنين ثالث عشر المحرم سنة ثمان وعشرين وخمسمائة.

(٢) في ط: «يغلب» مكان: نقلت، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة.

ولا يُعْطف عليه ، ولا يبدل منه .

والنّاقصة يجوز في اسمها كلّ هذا .

والتي على معنى الأمر والشأن لا يكون خبَرُها إلّا جملة ،ولا تحتاج الجملة أن يكون فيها عائدٌ يرجع إلى الأول .والناقصة ليست / [٢/١٨٠] كذلك ، لا بُدّ من عائد يرجع إلى الأول من خبرها إذا كان جملة .

فقد ثبت بهذا كلّه : أن كان التي على معنى الأمر والشأن ليست النّاقصة .

قال أبي[١] : والصّحيح أن كان المضمر فيها الأمر والشأن هي كان الناقصة والجملة في موضع نصب ، يدلّ على ذلك أن الأمر والشأن يكون مبتدأً ومضمراً في إن وأخواتها، وظننت وأخواتها ، والجملة المفسّرة الواقعة موقع خبر هذه الأشياء . وما ثبت أنه خبر المبتدأ ، ولما ذكر معه ثبت أنه خبر لكان . انتهى .

[ذكر ما افترق فيه ما النافية وليس]

قال المهلّبيّ : المشابهة بينهما أولاً من ثلاثة أوجه :

دخولهما على المبتدأ والخبر ، وكونهما للنفي ، وكون النّفي

(١) لعله والد السيوطي لأنه كان عالماً نحوياً وكثيراً ما نقل عنه في كتاب همع الهوامع .

نفي حال ، ثم خالفت « ما » « ليس » في عشرة أوجه .

يبطل عملها بزيادة إنْ ، ودخول إلاّ ، وتقديم الخبر ومعموله ، وإذا عطف عليها سببيّ نحو : ما زيد راكباً ولا سائراً أخوه جاز في « سائر » الرّفع والنصب . أو أجنبيّ لم يجز إلا الرفع نحو : ما زيدٌ سائراً ،ولا ذاهب عمروٌ . ولا تحمل الضّمير فلا يقال : زيدٌ ما قائماً، كما يقال : زيد ليس قائماً ، ولا تفسّر فعلاً لأن الأفعال يفسّر بعضُها بعضاً . وإذا كان بعد الاسم فِعْل فالحمل عليه أولى من الاسم نحو : ما زيداً أضربه ، على تقدير : ما أضرب زيداً أضربه ، وهو أَوْلى من رفعه. ولا يخبر عنها بفعل ماض ، لا يقال : ما زيد قام ، لأنها لنفي الحال ، ولا يحْسُن تقديم الخبر المجرور نحو : ما بقائم زيد كحسنه في ليس .

قال : فجميع ما جاز في « ما » يجوز في ليس ، ولا يجوز في « ما » جميع ما جاز في ليس لقوة « ليس » في بابها بالفعليّة . والشّيء إذا شابه الشيء فلا يكاد يُشْبهه من جميع وجوهه . وقال نظماً :

تَفَهّم فإن الفرق قد جاء بين ما ... وليس بعشر بيّنت لأُولي الفَهْمِ
زيادة إن من بعدها مبطلٌ لها ... وإلا وأخبار يقدّمن للعلم
ومعمولها يجري كذاك مقدّماً ... ومسألة في العَطْف تَشْهَدُ بالحُكْمِ
ويمتنع الإضمار في ذاتها ولا ... تفسّر فعلاً للذكيّ ولا الفَدْمِ
[٢/١٨١] وإن كان بعد الاسم فعل فَحَمْل ما ... تضمّنه للفعل أولى من الاسم /
ولا تَجْعَل الماضي إذَنْ خبراً لها ... ولا الباء في تَقْدِيمه تحمدن قسمي

[ذكر ما افترق فيه لا وليس]

قال ابن هشام في (المغني) : لا العاملة عمل ليس تخالف ليس من ثلاث جهات :

أحدها : أن عملها قليل حتى ادّعى أنه ليس بموجود .

والثاني : أن ذكر خبرها قليل حتى إن الزّجاج لم يظفر به فادّعى أنها إنما تعمل في الاسم خاصّة وأن خبرها مرفوع .

الثالث : أنها لا تعمل إلا في النكرات .

[ذكر ما افترقت فيه أخوات إنّ]

قال ابن هشام في (تذكرته) : لإن وأنّ ولكنّ أحكامٌ خمسة هي فيها فَوْضى[1] دون سائر أخواتها :

أحدها : العطف على الموضع .

والثاني : دخول الفاء في الخبر لتضمّن معنى الشرط .

---

(١) في ط : « ذو نفي » ولا معنى لها . ولعلها تحريف . وفي جميع النسخ المخطوطة : « فَوْضى » بالفاء والواو والضاد والياء ، وقد ضبطت في بعض النسخ بفتح الفاء وسكون الواو ، وفتح الضاد ، ولعل المراد أن هذه الأحكام متساوية وليس هناك حكم أقوى من حكم : وفي القاموس : قوم فَوْضى : متساوون لا رئيس لهم .

والثالث : عدم جواز عملها في حال وظرف ومجرور بخلاف أخواتها الثّلاثة .

والرابع : عدم جواز الإعمال والإهمال إذا قرنت بـ«ما» عند ابن السَّراج والزّجاج محتجّين بأن ذلك جاز في ليت سماعاً ، وفي ، كأنّ ولعل قياساً عليها، لاشتراكهن في إزالة معنى الابتداء .

والحقّ خلاف قولهما، لأنه إنّما جاز في ليت لبقاء اختصاصها فلا يحمل عليها غيرها .

الخامس : دخول اللاّم في الخبر لكنّه في إن المكسورة باطّراد وفيهما بندور . وهذا هو الإنصاف ، وأنه لا تأويل في :

٣٦٠= ولكنني من حُبِّها لعميدُ[1] *

ولا في قراءة بعضهم : « إلا أنهم ليأكلون الطعام »[2] . كل

---

(١) صدره كما في ابن عقيل ١/١٣٤ :

* يلومونني في حبّ ليلى عواذلي *

من شواهد : الإنصاف ١/٢٠٩ ، والمغنى ١/١٩٢ ، والخزانة ٤/٣٤٣ ، والعيني ٢/٢٤٧ ، والأشموني ١/٢٨٠ ، والهمع والدرر رقم ٥٢٣ .

(٢) الفرقان / ٢٠ : قراءة حفص في المصحف الذي بين أيدينا : إلاَّ إنّهم بكسر الهمزة ، وهي قراءة سبعية ، وهناك قراءة أخرى شاذة : « إلاَّ أنهم =

ذلك لبقاء معنى الابتداء مَعَهُنّ . انتهى / . [١٨٢/٢]

ذكر ما افترق فيه أَنّ الشديدة المفتوحة وأن الخفيفة

قال ابن هشام في (المغني) : شركوا بينهما في جواز حذف الجار ، وسدّهما مَسَدّ جزأي الإسناد في باب ظنّ .

وخصّوا أن الخفيفة وصلتها بسدّها مسدّهما في باب عسى .

وخصّوا الشّديدة بذلك في باب لـو ، تقول : عسى أن تقوم ، ويمتنع عسى أنّك قائم ، ولو أنّك تقوم ،ولا يجوز لو أن تقوم .

وفي (شرح المفصل) : للأندلسي : أنْ الخفيفة الناصبة للمضارع أشبهت أنّ الشّديدة العاملة في الأسماء من أربعة أوجه :

أحدها : أن لفظها قريب من لفظها ، وإذا خفّفت صارت مثلها في اللفظ .

الثاني : أنها وما عملت فيه مصدر مثل أنّ الثقيلة .

= بفتح الهمزة ، وقد نسبت إلى سعيد بن جبير . انظر شرح الرضي ٣٥٦/٢ ، ومغنى اللبيب ٢٥٧/١ ، وانظر معجم القراءات قراءة رقم ٦٠٠١ .

الثالث : أن لها ولما عملت فيه موضعاً من الإعراب كالثقيلة .

الرابع : أن كلّ واحدة منهما تدخل على الجملة . انتهى .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) : إنّ الشديدة للحال وأنّ الخفيفة تصلح للماضي والمستقبل .

ذكر ما افترق فيه لا وإنّ

قال ابن هشام : تخالف (لا) (إنّ) من سبعة أوجه :

أحدها : أن « لا » لا تعمل إلا في النّكرات .

الثاني : أن اسمها إذا لم يكن عاملاً بني .

الثالث : أنّ ارتفاع خبرها عند افراد اسمها نحو لا رَجل قائم بما كان مرفوعاً به قبل دخولها لا بها . وهذا قول سيبويه . وخالفه الأخفش والأكثرون ،ولا خلاف أن ارتفاعه بها إذا كان اسمها عاملاً .

الرابع : أن خبرها لا يتقدّم على اسمها ، ولو كان ظرفاً أو مجروراً .

الخامس : أنه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده / فيجوز رفع النّعت والمعطوف من نحو : لا رَجُلٌ ظريفٌ فيها ، ولا رجلٌ ولا امرأةٌ فيها . [٢/١٨٣]

السادس : أنه يجوز إلغاؤها إذا تكرّرت .

السابع : أنه يكثر حذف خبرها إذا عُلِم .

ذكر الفرق بين الإلغاء والتعليق

قال ابن إياز : معنى التّعليق في باب ظن : أن يتصدّر على الاسمين حرفٌ يكون حامياً للفعل عن العمل في لفظ الاسمين دون العمل في موضعهما . وهذا حُكْمٌ بين حُكْم الإلغاء، وهو إبطال العمل بالكليّة وبين حكم كمال العمل ، فسمّى ذلك تعليقاً تشبيهاً بالمعلّقة ، وهي التي ليست ممسكةً ولا مطلقة .

قال ابن الخشاب : ولقد أجاد أهل الصناعة في وضع اللّقب لهذا المعنى واستعارته له كلّ الإجادة .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) : التّعليق ضَرْبٌ من الإلغاء ، لأنه ابطال عمل العامل لفظاً لا محلاً ، والإلغاء إبطال عمله بالكليّة ، فكلّ تعليق إلغاء ، وليس كل إلغاء تعليقاً .

قال ابن النحاس : في ادّعائه بين التّعليق والإلغاء عموماً وخصوصاً نظر ، فإنه لا عموم ولا خصوص بينهما .

وفي (تذكرة) ابن هشام : قال ابن أبي الربيع : لا يجوز الإلغاء إلّا بشروط : التوّسط أو التّأخير ، وأن لا يتعدىّ إلى مصدره ، وأن يكون

قلبيًّا ، قال : فأمّا التعليق فيكون في هذه الأفعال وفي أشباهها . انتهى .

ذكر الفرق بين حذف المفعول أختصاراً وبين حذفه اقتصاراً

قال ابن هشام : جرت عادة النّحويين أن يقولوا : يحذف المفعول اختصاراً أو اقتصاراً ، ويريدون بالاختصار الحذف بدليل وبالاقتصار الحذف بغير دليل ، ويمثّلونه بنحو: ﴿كلوا واشربوا﴾[1] أي أوقعوا هذين الفعلين ، وقول العرب / فيما يتعدّى إلى اثنين : « مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ »[2] أي يكن منه خيلة . [١٨٤/٢]

والتّحقيق أن يقال : إنه تارة يتعلّق الغرض بالإعلام بمجرّد وقوع الفعل من غير تعيين مِمّن أوقعه ، وممن وقع عليه ، فيجاء بمصدره مسنداً إلى فعل كون عام [3] فيقال : حَصل حريقٌ أو نَهْبٌ .

وتارةً يتعلّق بالأعلام بمجرّد إيقاع الفاعل للفعل فيقتصر

---

(١) البقرة / ٦٠ .

(٢) هذا مثل . والمعني : من يسمع خيراً يحدث له ظن . ومن قال : معناه : يخل مسموعه صادقاً ، فقد جعله من الحذف الاقتصاري انظر التصريح ٢٥٩/١ .

(٣) في ط فقط « تمام » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

عليهما ، ولا يذكر المفعول ، ولا يُنْوي ، إذْ المنويَ كالثّابت ، ولا يُسمّى محذوفاً ، لأن الفعل ينزّل بهذا القصد منزلة ما لا مفعول له .

ومنه : ﴿ رَبِّي الّذي يُحْيِ ويميت ﴾[١] و ﴿ هَلْ يَسْتوي الَّذِين يَعْلمون والذين لا يعلمون ﴾[٢] ، و ﴿ كلوا واشربوا ولا تسرفوا ﴾[٣] ، ﴿ وإذا رَأَيْتَ ثَمّ ﴾[٤] ، إذ المعنى : ربّي الذي يفعل الإحياء والإماتة ، وهل يستوي من يتّصف بالعلم ، ومن ينتفي عنه العلم ، وأوقعوا الأكل والشرب ، وذروا الإسراف ، وإذا حصلت منك رؤية هنالك .

وتارةً يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكرن[٥] نحو ﴿ لا تأكلوا الرّبا ﴾[٦] ﴿ ولا تَقْربوا الزّنى ﴾[٧] وقولك ، ما أحسن زيداً .

وهذا النّوع إذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو : ﴿ ما وَدَّعَكَ ربُّك وما قلى ﴾[٨] وقد يكون في اللّفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم

(١) البقرة /٢٥٨ .
(٢) الزمر /٩ .
(٣) الأعراف / ٣١ .
(٤) الإنسان / ٢٠ .
(٥) في ط : « فيذكرون » والمراد : يذكرون أي المفاعيل .
(٦) آل عمران / ١٣٠ .
(٧) الإسراء / ٣٢ .
(٨) الضحى / ٣ .

بوجوب تقديره نحو ﴿ أَهَذا الّذي بعث اللهُ رسولاً ﴾[١] ﴿ وكُلًّا وَعَدَ الله الحُسنى ﴾[٢] .

٣٦١= * وما شيءٌ حَمَيْتَ بمستباح [٣] *

ذكر ما افترق فيه باب ظنّ وباب أعلم

قال ابن إياز : لا يجوز في باب أعلم الإلغاء ولا التّعليق كما صرح به الورّاق في (علله) لأنك لو قلت : أعلمتُ لَزَيدٌ وعمروٌ قائمٌ لم ينعقد من الكلام مبتدأ وخبر ، وكان غير مفيد ، لأن قولك عمرو قائم لا يستقيم جعله خبراً عن زيد .

وكذا الحُكْم في الإلغاء. ولا يجوز في هذا الباب الاقتصار على المفعول الثاني دون الثّالث، ولا على الثالث دون الثاني . وفي الاقتصار على المفعول الأوّل خلاف / . [١٨٥/٢]

---

(١) الفرقان / ٤١ .
(٢) النساء / ٩٥.
(٣) لجرير ديوانه / ٧٦ . من قصيدة مشهورة مطلعها :
أتصحو بل فؤادك غير صاح عشيّة همّ صَحْبُك بالرّواح
وصدره الشاهد :
* أَبْحَتَ حِمَى تِهامةَ بعد نَجْدٍ *
من شواهد : سيبويه ١/ ٤٥ ، ٦٦ ، وابن الشجري ١/ ٧٨ ، ٣٢٦ ، والمغنى ٢/ ٥٥٦ ، ٦٧٨ ، ٧٠٤ ، والعيني ٤/ ٧٥ ، والتصريح ٢/ ١١٢ .

ذكر ما افترقت فيه المفاعيل

قال ابن يعيش : المصدر هو المفعول الحقيقيّ ، لأن الفاعل يحدثه ،ويخرجه من العدَم إلى الوجود ، وصيغة الفعل تدلّ عليه . والأفعال كلها متعدّية إليه سواء كان يتعدّى أو لم يتعدّ نحو : ضربت زيداً ضَرْباً ،وقام زيد قياماً ، وليس كذلك غيره من المفعولين ، ألا ترى أن زيداً من قولك : ضربت زيداً ، ليس مفعولاً لك على الحقيقة ، إنما هو مفعول لله تعالى . وإنما قيل له مفعولٌ على معنى أنّ فِعْلك وقع به .

ذكر الفرْق بين المصدر واسم المصدر

قال الشيخ بهاء الدين بن النّحاس : الفرق بينهما أن المصدر في الحقيقة هو الفعل الصّادر عن الإنسان وغيره كقولنا : إن ضَرْباً مصدر في قولنا : يعجبني ضرْبُ زيدٍ عَمْراً ، فيكون مدلوله مَعْنًى . وسمّوا ما يعبّر به عنه مصدراً مجازاً نحو (ض ر ب) في قولنا : إنّ ضَرْباً مصدر منصوب إذا قلت : ضربت ضرباً ، فيكون مسّماه لفظاً . واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الإنسان وغيره كسبحان المسمّى به التّسبيح الذي هو صادر عن المسبّح لا لفظ (ت س ب ي ح) ، بل المعنى المعبّر عنه بهذه الحروف ، ومعناه : البراءة ، والتنزيه . انتهى .

وقال ابن الحاجب في (أماليه) : الفرق بين قول النّحويين ، مصدر واسم مصدر : أن المصدر الذي له فعل يجري عليه كالانطلاق في انطلق ، واسم المصدر هو اسم المعنى وليس له فعل يجري عليه كالقَهْقَرى ، فإنه لنوع الرجوع ، ولا فعل له يجري عليه من لفظه .

وقد يقولون : مصدر ، واسم مصدر في الشيئين المتغايرين لفظاً ، أحدهما للفعل ، والآخر للآلة التي يستعمل بها الفعل كالطُّهور والطَّهور ، والأُكل والأَكْل فالطُّهور المصدر ، والطَّهور اسم ما يتطهر به والأَكْل المصدر ، والأُكل كل ما يؤكل . انتهى / . [١٨٦/٢]

ذكر الفرق بين عند ولدَى ولَدُن

قال ابن هشام : يفترقن من ستة أوجه :

لا تكون عند ولَدُن إلا إذا كان المحل ابتداء غاية نحو : ﴿ آتيناهُ رَحْمةً من عِنْدِنا وعلّمناه من لَدُنّا عِلْماً ﴾[1] ، بخلاف لدي .

ولا تكون لَدُن فضلة بخلافهما .

وجرّ لدن بـ « من » أكثر من نصبها .

وجرّ عند كثيرٌ وجرّ لدى ممتنع .

---

(١) الكهف / ٦٥.

وهي مبنّية ، وهما معربان .

وهي قد تضاف للجملة كقوله :

٣٦٢= * لدن شَبّ حتى شاب سُودُ الذّوائِبِ[1] *

وقد لا تضاف أصلاً ، فإنهم حَكَوْا في « غدوة » الواقعة بعدها الجرّ بالإضافة ، والنّصب على التمييز ، والرّفع بإضمار « كان » تامة .

ثم إن « عند » أمكن من « لدى » من وجهين :

أحدهما : أنها تكون ظَرْفاً للأعيان والمعاني نحو : عند فلان علم ، ويمتنع ذلك في لدى . ذكره ابن الشّجري في (أماليه) ومَبْرمان في (حواشيه) .

والثّانية : أنك تقول عندي مال وإن كان غائباً ، ولا تقول : لدي مال إلا إذا كان حاضراً . قاله الحريري وأبو هلال العسكريّ وابن الشّجري .

وزعم المعرّيّ : أنه لا فرق بين « لدى » و « عند » . وقول غيره

---

(١) للقطامي ديوانه / ٤٤ . وصدره :

* صريع غوانٍ راقَهُنّ وَرَقْنَهُ *

من شواهد : المغنى ١/١٦٩ ، والخزانة ٣/١٨٨ ، والعيني ٣/٤٢٧ ، والتصريح ٢/٤٦ ، والأشموني ٢/٢٦٣ ، وحاشية الأمير علي المغني ١/٣٦ ، والهمع والدرر رقم ٨٥٠ .

أولى . انتهى .

ذكر ما افترق فيه إذْ وإذا وحيث

قال ابن هشام في (تذكرته) : اعلم أن إذ ، وإذا ، وحيث ، اشتركن في أمور وافترقن في أمور .

فاشتركْن في الظرفيّة ، ولزومها ، والإضافة ولزومها ، وكونها للجمل ، والبناء ولزومه ، وأنها لمعنًى ، وقد تخرج عنه . فهذه ثمانية قد قيلت .

وتشترك إذْ وإذا في أنهما للزّمان ، ولا يكونان للمكان ، وأنهما يكفّان بـ « ما » عن الإضافة مفيدين معنى الشرط ، جازمين قياساً مطرداً ، وأنهما يضافان للجملة الفعليّة .

وانفردت إذا بإفادتها معنى الشّرط دون ما ، وأنها لا تضاف إلا إلى الجمل الفعليّة .

وانفردت حيث بأنها تكون للمكان والزّمان . والغالب كونها للمكان . انتهى . / [١٨٧/٢]

ذكر الفرق بين وسْط بالسكون وبين وَسَط بالفتح

قال الجمال السّرمري :

فَرْقُ ما بين قولهم وسط الشيء ووسط تحريكاً او تسكينا
موضعٌ صالخٌ لِبَيْن فسكّن ولفي حرّكا تَراهُ مبِينا
كجَلْسنا وَسْط الجماعة إذْ هم وَسَطُ الدّار كُلّهم جالسينَا

قال الفارسِيّ في (العصريات) : إذا قلت : حفرتُ وَسْط الدّار بئراً بالسّكون، فوسْط ظرف، وبئر مفعول به .

وإذا قلت : حفرت وَسَط الدار بئراً بالتّحريك فوسط مفعول به وبئراً حال .

ذكر الفْرق بين واو المفعول معه وواو العطف

قال ابن يعيش : فإن قيل : نحن متى عطفنا اسماً على اسم بالواو دخل فيه الأوّل، واشتركا في المعنى، فكانت الواو بمعنى مع ، فَلِم اختصصتم باب المفعول معه بمعنى مع؟

قيل : الفرْق بين العطف بالواو وهذا الباب : أن التي للعطف توجب الاشتراك في الفعل ، وليس كذلك الواو التي بمعنى مع ، إنما توجب المصاحبة . فإذا عَطَفْت بالواو شيئاً على شيء دخل في معناه ، ولا يوجب بين المعطوف والمعطوف عليه ملابسة ومقاربة كقولك : قام زيد وعمرو ، فليس أحدهما ملابساً للآخر ولا مصاحباً له .

وإذا قلت : ما صنعت وأباك ، فإنما يراد ما صنعت مع أبيك ، وإذا قلت : استوى الماء والخشبة ، وما زلت أسير والنِّيلَ يفهم منه المصاحبة والمقارنة .

وقال الأبّدي : الفرْق بين واو المفعول معه وواو العطف : أنك إذا قلت قام زيد وعمرو ليس أحدهما ملابساً للآخر ، ولا فرق بينهما في وقوع الفعل من كل منهما على حدة ، فإذا قلت : ما صنعت وأباك ، وما أنت والفخر ، فإنما تريد ما صنعت / مع أبيك ، وأين [١٨٨/٢] بلغت في فعلك به ، وما أنت مع الفخر في افتخارك وتحقّقك به .

باب الاستثناء

قال ابن يعيش : الفرْق بين البدل والنصب في قولك : ما قام أحد إلّا زيد : أنك إذا نصبت جَعَلْت معتمد الكلام النّفي وصار المستثنى فضلةً ، فتنصبه كما تنصب المفعول .

وإذا أبدلته منه كان معتمد الكلام إيجاب القيام لزيد ، وكان ذكر الأول كالتّوطئة كما ترفع الخبر ، لأنه معتمد الكلام، وتنصب الحال ، لأنه تبع للمعتمد في نحو : زيد في الدار قائمٌ وقائماً . انتهى .

[في الفرق بين غير الوصفية وغير الاستثنائية]

قال ابن يعيش : الفرق بين غير إذا كانت صفةً وبينها إذا كانت استثناءً : أنها إذا كانت صفة لم توجب للاسم الذي وصفته بها شيئاً ، ولم تنفه عنه ، لأنها مذكورة على سبيل التعريف . فإذا قلت : جاءني غير زيد فقد وصفته بالمغايرة له، وعدم المماثلة، ولم تَنْف عن زيد المجيء ، فإنما هو بمنزلة قولك: جاءني رجل ليس بزيد . وأما إذا كانت استثناءً فإنه إذا كان قبلها إيجاب فما بعدها نفي ، وإذا كان قبلها نفيٌ فما بعدها إيجاب ، لأنها هنا محمولة على إلاّ فكان حكمها كحكمها .

ذكر ما افترق فيه إلاّ وغير

قال أبو الحسن الأبذي في (شرح الجزولية) :أفترقت (إلاّ) (وغير) في ثلاثة أشياء :

أحدها : أن « غيراً» يوصف بها حيث لا يتصوّر الاستثناء، وإلاّ

ليست كذلك، فتقول : عندي درهم غير جيد . ولو قلت عندي درهم إلّا جيد لم يجز .

والثاني : أن إلّا إذا كانت مع ما بعدها صفة لم يجز حذف الموصوف، وإقامة الصّفة مقامه، فتقول : قام القوم إلّا زيد . ولو قلت : قام إلّا زيد لم يجز بخلاف « غيرٌ » إذ تقول قام القوم غير زيد ، وقام غير زيد .

وسبب ذلك أن « إلّا » حرفٌ لم تتمكّن في الوصفيّة فلا تكون صفة إلّا تابعاً كما أن اجمعين لا تستعمل في التأكيد إلّا تابعاً / . . [٢/١٨٩]

الثالث : أنك إذا عطفت على الاسم الواقع بعد إلّا كان إعراب المعطوف على حسب المعطوف عليه . وإذا عطفت على الاسم الواقع بعد « غير » جاز الجرّ ، والحمْل على المعنى .

ذكر ما افترق فيه الحال والتمييز

قال ابن هشام في (المغني) : اعلم أنهما اجتمعا في خمسة أمور، وافترقا في سبعة :

فأوجه الاتّفاق : أنهما اسمان ، نكرتان ، فضلتان ، منصوبان ، واقعان للإبهام .

وأمّا أوجه الافتراق :

فأحدها : أن الحال تكون جملة وظرفاً وجارّاً أو مجروراً . والتمييز لا يكون إلّا اسماً .

والثاني : أن الحال قد يتوقّف معنى الكلام عليها نحو : ﴿ ولا تَمْشِ في الأرض مَرَحاً ﴾[1] ، ﴿ لاَ تَقْربوا الصّلاة وأنتم سكارى ﴾[2] ، بخلاف التّمييز .

والثالث : أن الحال مبيّنة للهيئات ، والتّمييز مبيّن للذّوات .

والرابع : أن الحال تتعدّد بخلاف التمييز .

والخامس : أن الحال تتقدّم على عاملها ، إذا كان فعلاً متصرّفاً أو وصفاً يشبهه . وولا يجوز ذلك في التّمييز على الصّحيح .

السادس : أن حقّ الحال الاشتقاق، وحق التمييز الجمود، وقد يتعاكسان .

السابع: أن الحال تكون مؤكّدة لعاملها، ولا يقع التمييز كذلك . انتهى

قلت : وبقيت فروق أخرى تتبعتها ، ولم أر من عدّها .

---

(١) لقمان / ١٨ .

(٢) النساء / ٤٣ .

الأول : وبيض[1] لها .

ذكر ما افترق فيه الحال والمفعول

قال ابن يعيش : الحال تشبه المفعول من حيث إنها تجيء بعد تمام الكلام، واستغناء الفعل بفاعله، وأن في الفعل دليلاً عليه كما كان فيه دليلاً على المفعول ، ولهذا الشّبه استحقّت أن تكون منصوبة مثله .

[٢/١٩٠] وتفارقه في أنها هي / الفاعل في المعنى ، وليست غيره ، فالرّاكب في : جاء زيد راكباً هو زيد، وليس المفعول كذلك، بل لا يكون إلاّ غير الفاعل أو في حكمه نحو ضرب زيدٌ عمراً ، ولذلك امتنع ضربتني وضربتك لاتحاد الفاعل والمفعول . فأما قولهم : ضربت نفسي فالنّفس في حكم الأجنبي ، ولذلك يخاطبها ربها[2] فيقول : يا نفسي أقلعي مخاطبة الأجنبيّ .

ويعمل فيها الفعل اللازم، وليس المفعول كذلك ، ولا تكون إلاّ نكرة، والمفعول يكون نكرة ومعرفة .

---

(١) هكذا في ط والنسخ المخطوطة غير أنه في النسخ المخطوطة ينتهي الكلام عند قوله : « وعدّها » بدون ذكر « الأول » الذي انفردت به ط ، وذكر بعده : « وبيض لها ». ومعنى ذلك أن السّيوطيّ لم يذكر هذه الفروق الباقية في هذا الموضع .

(٢) أي صاحبها.

ولها شَبَهٌ خاص بالمفعول فيه، وخصوصاً ظرف الزّمان، وذلك لأنها تقدّر بفي ، كما يقدر الظّرف بفي ، فإذا قلت : جاء زيد راكباً فتقديره : في حال الركوب ، كما أن جاء زيدٌ اليوم تقديره : في اليوم .

وخُصّ الشّبه بظرف الزمان، لأن الحال لا تبقى ، بل تنتقل إلى حال أخرى ، كما أنّ الزّمان مُنْقَضٍ لا يبقى ، ويخلفه غيره .

وقال الزمخشريّ في (المفصل) : يجوز إخلاء الجملة الحاليّة المقترنة بالواو عن الرّاجع إلى ذي الحال إجراءً لها مُجرى الظّرف لانعقاد الشبه بينها وبينه .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) : الحال تشبه الظرف في أنها مقدّرة بفي . وتفارقها في أن «في» تدخل على لفظ الظرف، وفي الحال تدخل على حال مضافة إلى مصدرها، نحو: جاء زيد قائماً أي في حال قيامه .

وقال السخاويّ في (شرح المفصل): الحال تشبه المفعول به ، وظرف الزمان ، والصّفة ، والتمييز ، والخبر .

أما شَبهها بالمفعول به ، فلأن في الفعل دلالةً على كل واحد منهما ، فإذا قلت : ضربت دَلّ ذلك على مضروب وعلى حال ، ولأن كل واحد من الحال والمفعول اسم جاء بعد استقلال الفعل بالفاعل .

وأمّا شبهها بالظّرف فمن قِبَل أنها مفعول فيها ، وأنها تنتقل كانتقال الزّمان وانقضائه ، ويحسن فيها دخول « في » .

وأمّا شبهها بالصّفة ؛ فإن الصّفة أصل الحال والحال منقولة من الصفة / إلى الظرفيّة ، ولهذا لا يكون الحال في الغالب إلا اسم فاعل [١٩١/٢] أو مفعول، وأسماء الفاعل والمفعول إنما كانت فيه ، ليوصف بها لا لتكون مفعولاً فيها .

وأمّا شَبهها بالتّمييز ، فلأنها لا تكون إلا نكرةً ، ولأنها تبيّن الهيئة التي وقع عليها الفعل كما يبيّن التّمييز النوع .

وأما شبهها بالخبر فلأنها نكرة جاءت لتفيد ، وكذلك الخبر . والتنكير فيه هو الأصل .

والفرق بينها وبين المفعول به : أنها يعمل فيها المتعدّي وغير المتعدّي والمعاني .

والمفعول به يكون ظاهراً ومضمراً ومعرّفاً ومنكّراً ومشتقًّا وغير مشتق ، والحال لا تكون إلا اسماً ظاهراً نكرة مشتقة .

والفرق بينها وبين الظرف : أن الحال هيئة الفاعل أو المفعول فهي في المعنى صاحب الحال بخلاف الظرف ، وأيضاً ، فإن الظرف يعمل فيه معنى الفعل متأخّراً ومتقدّماً ، وأما الحال فلا يعمل فيها معنى الفعل إلا متقدّماً عليها .

وقال ابن الشّجري في (أماليه) : الحال تفارق المفعول به من أربعة أوجه :

الأول: لزومها التّنكير، والمفعول يكون معرفة ونكرة .

والثاني : أن الحال في الأغلب هي ذو الحال وان المفعول هو غير الفاعل .

والثالث: أن الحال يعمل فيها الفعل ومعنى الفعل، والمفعول لا يعمل فيه المعنى .

والرابع: أن المفعول يبني له الفعل فيرتفع رفع الفاعل، والحال لا يبنى لها الفعل .

ذكر الفرق بين الجملة الحالية والمعترضة

قال ابن هشام : كثيراً ما تشتبه المعترضة بالحاليّة ويميزها منها أمور:

أحدها : أن المعترضة تكون غير خبرية كالأمرية والدّعائية والقَسَميّة/ والتنزّيهية . [١٩٢/٢]

والثاني : أنه يجوز تصديرها بدليل استقبال كـ « لن » والسين ، وسوف، والشّرط .

الثالث : أنه يجوز اقترانها بالفاء

الرابع : أنه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت .

ذكر الفرق بين الإضافة بمعنى اللام وبينها بمعنى مِنْ

قال الأندلسي : في (شرح المفصل) : الفرق بينهما من وجوه :

أحدها : أن الثاني غير الأول في الإضافة التي بمعنى اللام ، سواء وافقه في اسمه أو لم يوافقه ، فإنه يتّفق أن يكون اسم الغلام والمالك واحداً ، فالمغايرة حاصلة ، وإن اتحّد اللّفظ ، وأما التي بمعنى مِنْ فالأول فيها بعض الثاني .

الثاني: أن التي بمعنى اللاّم لا يصحّ أن يوصف الأول بالثاني ، والتي بمعنى مِنْ يصح ذلك فيها .

الثالث : أن التي بمعنى اللام لا يصحّ فيها أن يكون الثّاني خبراً عن الأول ، والتي بمعنى مِنْ يصحّ فيها ذلك .

قال ابن برهان : إذا صحّ أن يكون الثاني خبراً عن الأول فالإضافة بمعنى مِنْ ، فإن امتنع ذلك فهي بمعنى اللاّم .

الرّابع : أن التي بمعنى اللاّم لا يصحّ انتصاب المضاف إليه

فيها على التّمييز ، ويصحّ في التي بمعنى مِنْ .

ذِكْر الفرْق بين حتّى الجارة وإلى

قال السّخاويّ في (تنوير الدياجي) : حتّى إذا كانت جارّة وافقت إلى في أنها غاية ، وخالفتها في ثلاثة أشياء :

أحدها : أنهالا تدخل على المضمر فلا يقال : حتاه كما يقال إليه . / . [١٩٣/٢]

الثاني : أنّ فيها معنى الاستثناء ، وليس ذلك في إلى .

الثالث : أن إلى تقع خبراً للمبتدأ كقوله تعالى : ﴿ **والأمر إليك** ﴾[١] ، وحتى لا تكون كذلك .

وقال ابن القوّاس في (شرح ألفيّة ابن معط) : حتّى وإن شاركت إلى في الغاية تخالفها في أوجه :

أحدها : أن المجرور بها يجب أن يكون آخر جزءٍ مِمّا قبلها أو ملاق الآخر ، تقول : أكلت السمكة حتى رأسها ، ولا تقول : حتى نصفِها أو ثلثِها كما تقول : إلى نصفِها أو إلى ثلثِها .

الثاني : أنّ ما بعد حتى لا يكون إلّا من جنس ما قبلها فلا تقول : ركبت الخيل حتى الحمار ، ولا يلزم ذلك في إلى ، تقول :

---

(١) النمل / ٣٣ .

ذهب الناس إلى السوق .

والثالث : أن حتّى لا تقع مع مجرورها خبر المبتدأ بخلاف إلى .

والرابع : أنها مختّصة بالظّاهر بخلاف إلى .

ذكر ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل

قال ابن السّراج في (الأصول) : الفرق بين المصدر وبين اسم الفاعل : أن المصدر يجوز أن يضاف إلى الفاعل وإلى المفعول ، تقول : عجبت من ضرب زيدٍ عمراً ، فيكون زيدٌ هو الفاعل في المعنى ، ومِن ضَرْب زيدٍ عمروٌ ، فيكون زيد هو المفعول في المعنى ، ولا يجوز هذا في اسم الفاعل ، كما لا يجوز أن يقال : عجبت من ضارب زيدٍ ، وزيد فاعل .

وقال المهلّبي : الفرق بينهما من ستة أوجه :

أن اسم الفاعل يتحمل الضّمير بخلاف المصدر .

وأن الألف واللاّم فيه تفيد شيئين التّعريف والموصوليّة ، وفي المصدر تفيد التعريف فقط .

وأنه يجوز تقديم معمول عليه نحو : هذا زيداً ضاربٌ بخلاف المصدر .

وأنه يعمل بشَبَهالفعل،والمصدر قائم بنفسه لا يعمل بشبه شيء لأنه الأصل .

وأنه لا يعمل إلّا في الحال والاستقبال ، والمصدر يعمل في الأزمنة الثلاثة :

والسادس : ما ذكره ابن السّراج ، من الإضافة . وقال نظماً : / [٢/١٩٤]

يُنافي مصدر الافعال اسم ... لفاعلها بواحدة وخَمْس
ضميرٌ بعده ألفٌ ولام ... وتقديم لمعمول بنكس
وتحذوها الإضافة ثم وزنٌ ... وأزمنة تجلّت غير حَدْس

وقال ابن الشجري في (أماليه) : ومن الفرق بينهما : أن المصدر يعمل معتمداً وغير معتمد ، واسم الفاعل لا يعمل إلّا معتمداً على موصوف أو ذي خبر أو حال .

ذكر ما افترق فيه المصدر والفعل

قال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) : يحذف الفاعل من المصدر نحو: ﴿ أوْ إطْعامٌ في يوم ذي مسغبة يتيماً ﴾[1] بخلاف الفعل ، فإنه لا يحذف معه ، لأن في ذلك نقضاً للغرض ، لأنه بُني للإخبار عنه ، والمصدر لم يُبْنَ لفاعل ولا مفعول ، وإنما يطلبهما من جهة المعنى ، فكما يحذف معه المفعولُ يحذف الفاعلُ لأن بِنْية المصدر لهما سواء .

(١) البلد / ١٤، ١٥.

ذكر ما افترق فيه المصدر وأنّ وأن وصلتهما

افترقا في أمور :

الأول والثاني قال ابن مالك في (شرح العمدة) : إذا لم يشارك المصدر ، المعلّل في الفاعل والزمان معاً فلا بدّ من حرف التعليل نحو : جئتك لرغبتك فيّ أو جئتك الساعة لوعدي إيّاك أمسِ . فلو كان المصدر أَنْ وصلتها أو أَنّ وصلتها لم يجب حرف التعليل، فيجوز أن يقال : جِئتك أَنْ رَغِبْتَ فِيّ ، وجئتك الساعة أَن وعدتك أمسِ . وكذا: أنّك رغبت في ، لأن أَنْ وَأَنّ قد اطُّرد فيهما جواز الاستغناء عن حروف الجرّ في هذا الباب وغيره[1] . انتهى .

يشير بقوله وغيره إلى قوله في « الألفية » في باب التعدّي واللزوم :

[١٩٥/٢] والحذف مع أَنّ وأَنْ يَطَّرِدُ مع أمن لَبْس كعجبت أن يَدُوا /

فيقال : عجبت أن قمت ، وعجبت من قيامك بإظهار الجار مع المصدر وجوباً ،وحذفه مع أنّ أو أَنْ وصلتها .

(١) انظر النص في العمدة / ٣٩٦، ٣٩٧، وقد نقله السّيوطّيّ بتصرّف .

الثالث : قال أبو حيّان : زعم ابن الطّراوة : أنه لا يجوز أن يضاف إلى أنْ ومعمولها ، قال : لأن (أنْ) معناها التراخي ، فما بعدها في جهة إلا مكان وليس بثابت ، والنيّة في المضاف إثبات عينه بثبوت عين ما أضيف إليه ، فإذا كان ما أضيف إليه غير ثابت في نفسه فأن يثبت غيره محال .

قال أبو حيان : وهو مردود بالسّماع فقد حكاها الثقات عن العرب في قولهم : مخافة أن تثقل ، ويقال : أجيء بعد أن تقوم ، وقبل أن تخرج .

الرابع : قال ابن يعيش : قالوا في التّحذير ، إيّاي وأنْ يَحْذِف أَحَدُكُم الأرنب »[1] يعني يرميه بسيف أو نحوه ، فأن في موضع نصب ، كأنه قال : إيّاي وحذف أحدكم الأرنب . ولو حذفت الواو لجاز مع أن ، فيقال : إيّاي أن يحذف أحدكم الأرنب . ولو صرّح

(١) استشهد بهذا القول السّيوطي في الهمع على أن التحذير قد يكون للمتكلم ، وفسّره بقوله : أي إيايّ نحّ عن حذف الأرنب ، ونحّ حذف الأرنب عن حضرتي » انظر ٣/٢٦ .
وفي التصريح ٢/١٩٤ : في رأي الزجاج أن أصله : إياي وحذف الأرنب وإياكم وحذف الأرنب ، فحذف من كل جملة ما أثبت في الأخرى .
وفي رأي الجمهور أصله : إياي باعدوا عن حذف الأرنب ، وباعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب ، ثم حذف من الأول المحذور ، وهو حذف الأرنب ، وحذف من الثاني المحذر ، وهو : باعدوا أنفسكم .
وهناك آراء أخرى ساقها صاحب التصريح وناقشها ، وردّ عليها .

بالمصدر لم يَجُز حذف « الواو » ولا « مِنْ » . والفرق بينهما أنَ « أ ن» وما بعدها من الفعل ، وما يعمل فيه مصدر ، فلمّا طال جوّزوا فيه من الحَذْف ما لم يَجُز في المصدر الصّريح .

الخامس : قال أبو حيّان في إعرابه : نصّوا على أن أَنْ المصدريّة لا يُنْعت المصدرُ المنسبك منها ومن الفعل فلا يوجد في كلامهم : يُعْجِبني أن قُمْتَ السّريعَ، تريد قيامَكَ السّريع ، ولا عجبت من أن تخرجَ السّريع : أي من خروجك السّريع .

قال : وحكم باقي الحروف المصدريّة حُكْم أَنْ فلا يُوجَد في كلامهم وصف المصدر المنسبك من « أن » ولا مِنْ (ما) ، ولا مِنْ « كي » بخلاف صريح المصدر ، فإنه يجوز أن ينعت .

وليس لكلّ مصدر حُكم المنطوق به وإنّما يتبع في ذلك ما تكلّمت به العرب .

وقال ابن هشام في (المغني) : اعلم أنهم حَكَمُوا لأنْ وأَنّ المقدرتين / بمصدر معرّف بحكم الضمير، لأنه لا يوصف ، كما أنّ [١٩٦/٢] الضمير كذلك .

السادس والسابع والثامن : قال ابن هشام في (المغني) : : لا يُعْطي المصدر حكم أَنْ وأَنّ وصلتهما في جواز حذف الجار، ولا في سدّهما مسدّ جَزْئي الإسناد في باب ظَنّ وعسى ، ولا في النيابة عن ظرف الزّمان ، تقول : عجبت أن تقوم أو أنك قائم ، ولا يجوز عجبتُ

قيامِكَ . وتقول : حسبت أن تقوم أو أنّك قائم ولا تقول : حسبت قيامك حتى تذكر الخبر . وتقول : عسى أن تقوم . ولا يجوز عسى قيامك . وتقول : جئتك صلاة العصر ، ولا يجوز جئتك أن تصلي العصر ، خلافاً لابن جنيّ والزّمخشريّ .

وقال ابن إياز : يجوز حذف حرف الجرّ مع أَنْ وأَنّ كثيراً ، ولا يجوز مع المصدر ، لا تقول : رغبت لقاءك ، يريد : في لقائك ؛ إذ المسوّغ للحذف معهما طول الكلام بصلتهما ، ولا طول هنا .

وقال ابن القواس : يجوز في باب التّحذير مع أَنْ من حذف حرف الجر ، وحذف حرف العطف ما لا يجوز في غيرها مصدراً كان أو غيره .

التاسع : قال ابن يعيش في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ ما أَنكم ﴾[1] .

وقول الشاعر :

٣٦٣= * لم يَمنع الشُّرب منها غَيْر أَنْ نَطَقَتْ[2] *

---

(١) الذاريات / ٢٣ .

(٢) تمامه :

* حمامةٌ في غصون ذات أوقالِ *

من شواهد : سيبويه ١/ ٣٦٩ ، ونسبه لرجل من كنانة ، وابن الشجري ١/ ٢٦ ، ٢/ ٦٤ ، وروايته : « غير أن هتفت » والخزانة ٢/ ٤٥ ،=

بُنِيَتْ ، (مِثْلَ) ، و (غير) على الفتْح لإضافتهما إلى غير متمكّن

فإن قيل : فأَنْ والفعل في تأويل المصدر ، وكذلك أنّ المشدّدة مع ما بعدها ، والمصدر اسم متمكّن فحينئذٍ « مثل » و « غير » قد أضيفا إلى متمكّن ، فَلِم وجب البناء ؟ :

قيل : كون أَنْ مع الفعل في تقدير الصْدْر شيء تقديري ، والاسم غير ملفوظ به ، وإنّما الملفوظ به حَرْفٌ وَفِعْلٌ،فلمّا أضيفا إلى ما ذكرنا مع لزومهما الإضافة بُنِيا معها،لأن الإضافة بابها أن تقع على لأسماء المفردة ، فلما خرجت هنا عن بابها بُنِي الاسم .

العاشر : يقال : ضربت زيداً ضَرْباً ، ولا يقال ضربت زَيداً أَن ضربت على إيقاع أن والفعل موقع المصدر . وأجازه الأخفش .

= ٣/١٤٤، ١٥٢، وشرح شواهد المغنى للسّيوطي /٤٥٨، ونسبه لقيس بن رفاعة ، والتصريح ١/١٥، واللسان : « وقل » ، والهمع والدرر رقم ٨٧٠.

والضمير في « منها » راجع للوجناء ، وهي الناقة الشديدة .

وأراد بنطقت : صوّتت مجازاً ، و « في » بمعنى : « على »

والأوقال : جمع وقْل ، وهو ثمر الدّوم اليابس ، فإن كان ثمره طريّاً فاسمه البهش .

يقول : لم يمنعها أن تشرب الماء غير ما سمعت من صوت حمامة فنفرت ، يريد أنها حديدة النفس ، يخامرها فزع وذعر لحدّة نفسها وهو محمود فيها . انظر الشرح في الدرر .

وحجة الجمهور أنّ أَنْ تخلص / الفعل للاستقبال ، والتّأكيد [٢/١٩٧] إنما يكون بالمصدر المبهم .

وعلّله بعضهم : بأَنّ أن تفعل يعطي محاولة الفعل ، ومحاولة المصدر ليست بالمصدر ، فكذلك لم يسغ لها أن تقع مع صلتها موقع المصدر .

قال صاحب البديع : اجاز الأخفش مسألة لا يجيزها غيره : « ضربت زيداً أن ضربت » ، ويقول : هو في تقدير المصدر .

الحادي عشر : قد ينوب المصدر عن الظرف نحو : جئتك قُدومَ الحاجّ ، وانتظرتكَ حَلب ناقة . ولا ينوب في ذلك المصدر المؤول وهو أن والفعل نحو: ﴿ وَتَرْغَبونَ أنَ تَنْكَحوُهن ﴾[1] إذا قدّر بـ « في » خلافاً للزمخشريّ .

الثاني عشر : قال ابن مجاشع في كتاب (معاني الحروف) : الفرْق بين كَرِهْتُ خُروجك ، وكرهتُ أن تخرج : أن الأول مصدر مؤقت، لأنه بيّن فيه الوقت .

وقال الأندلسي في (شرح المفصل) : الفرق بين ذِكْر أن مع الفعل بمعنى المصدر وبين الإفصاح بذكر المصدر من وجهين :

أحدهما : ذكره علي بن عيسى : أن ذكر المصدر بمنزلة المُجْمَل ، لأنه يحتمل الفعل الذي نُسِب إلى فاعله ، والفعل الذي

(١) النساء / ١٢٧ .

فَعَلَ ، والفعل الذي فعله . وإذا ذكرت أن مع الفعل فقد أفصحت بالمعنى الذي أردت من ذلك ، مثال ذلك : أعجبني ضرب زيد ، وأن ضرب زيد ، وأَن تضرب ، وأن يضرب زيد .

والآخر : إن ذُكِر المصدر لا يدلّ على زمان بعينه ، وذكر أَن مع الفعل يدلّ على أَنّ الفعل وقع من فاعله ، فيما مضى ، أو يقع فيما يأتي .

وفرق ثالث : وهو أنّ أن وصلتها له شبه بالمضمر في أنه لا يوصف ، ولذلك اختار الجرمي في « البرّ » من قوله تعالى : ﴿ **ليس البِرَّ أَنْ تُولوا** ﴾[1] النّصب ، لأنه إذا اجتمع مُضْمَرٌ وَمُظْهَرٌ ، فالوَجْهُ أن يكون المضمرُ الاسم ، لأنه أذهب في الاختصاص . انتهى .

وفي (تذكرة) ابن مكتوم عن تعاليق ابن جنّي مَنْ قال :

٣٦٤= * **فإنما هي إقبالٌ وإدبار**[2] *

لم يَقُل : فإنما هي أن تقبل وأن تدبر ، وإن كان هذا بمعنى

---

(١) البقرة /١٧٧ . وقراءة الرفع قراءة سبعية ، فقد قرأ بها نافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، والكسائي . انظر قراءة رقم ٥٠٠ في معجم القراءات .

(٢) صدره :

* ترتع ما رتعت حتى إذا ادّكَرت *

هذا الشاهد سبق ذكره . انظر رقم ٢٥٤ .

المصدر وذلك ، لأن / قوله : إقبال مصدر ، دالّ على الأزمنة الثّلاثة [١٩٨/٢] دلالة مبهمةً غير مخصوصَةٍ فهو عام ، وقولك : أن تقبل خاصّ ، لأن « أنْ » تخصص الاستقبال . فلمّا كانوا توسّعوا في الأول وهو المصدر لم يتوسّعوا في هذا الثاني ، وإن كان معناه المصدر للمخالفة التي بينهما . انتهى .

ذكر ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل

في (تذكرة) : ابن الصائغ : قال : نقلت من مجموع بخط ابن الرّماح : يفارق المصدر اسم الفاعل في عمله مطلقاً ، وعدم تقديم معموله ، وإضافته للفاعل وتعريفه بأل العهديّة والجنسية غير الموصولة، وعدم الجمع بين أل والإضافة، وعدم الاعتماد والعمل غير مفرد إلّا في :

٣٦٥= * مواعيد عرقوب أخاه[1] *

(١) قطعه من بيت هو بتمامه :

وعدت وكان الخلف منك سجية مواعيد عرقوب أخاه بيثربِ

وصدره في المقرب :

* وقد وعَدَتْك موعداً لو وفَتْ به *

من شواهد : سيبويه ١/١٣٧ ، وقطر الندى ٣٦٧ ، وابن يعيش ١/١١٣ ، والمقرّب ١/١٣١ ، والهمع والدرر رقم ١٤٥٧. وقد نسبه في الدرر إلى امرىء القيس ، ونسبه في اللسان : « عرقب » إلى الأشجعيّ .

و « تركته بملاحسِ البقرِ أولادَها [١] »

ذكر ما افترق فيه اسم الفاعل والفعل

قال في (البسيط) : أعلم أن اسم الفاعل ينقص عن الفعل ويفارقه بستة أشياء :

أحدها : لا يعمل عند البصريين إلّا في الحال والاستقبال والفعل يعمل مطلقاً .

الثاني : اشتراط اعتماده عند البصريّين .

الثالث : أنه إذا جرى على غير من هو له برز ضميره عند البصريين بخلاف الفعل .

الرابع : أنه يجوز تعديته بحرف الجر ، وإن امتنع ذلك في فعله نحو : « فَعّال لما يُرِيد » [٢] .

وقال الشاعر :

٣٦٦= ونحن التّاركون لما سَخِطْنا ونحن الآخذون لِمَا رَضِينا[٣]

---

(١) أي بمواضع تلحس فيها البقر أولادها . ويروي بملحس البقر أولادَها ولا شاهد فيه . انظر القاموس .
(٢) هود/١٠٧ ، والبروج/ ١٦
(٣) لعمرو بن كلثوم من معلقته المشهورة .
من شواهد ابن يعيش ٦/٧٨ .

الخامس : أن اسم الفاعل مع فاعله يُعَدّ من المفردات بخلاف الفعل مع / فاعله ، ولذلك يُعرب بخلاف الفعل مع فاعله عند التّسمية [٢/١٩٩] به .

السادس : أن الألف والواو في ضاربان وضاربون حرفان يدلّان على التّثنية والجمع ، وهما في : يضربان ويضربون اسمان يدلّان على الفاعل المثني والمجموع .

وقال في موضع آخر : اعلم أنّ الألف والياء والواو اللاحقة لاسم المفعول واسم الفاعل حروف دالّة على التّثنية والجمع ، والفاعل فيها ضمير لا يبرز بخلاف الفعل ، فإنها فيه ضمائر دالّة على المثنّى والمجموع والفاعلة المخاطبة عند سيبويه .

وإنّما حكمنا بأنها حُروف وليست بضمائر لتغيرّها بدخول العامل والضّمائر في الفعل لا تتغير بدخوله .

وإنّما لم يبرز ضمير الفاعل في الصّفات في تثنية ولا جمع لثلاثة أوجه :

أحدها : لِتَنْحَطّ رتبتُها عن رُتبة الفعل الّذي هو أصلها في العمل ، فإنه يبرز فيه ضمير التّثنية والجمع .

والثاني : أنه لو برز لكان بصورة الضّمير الدالّ على التثنية والجمع في الفعل ، وحينئذٍ فيؤدّي إلى اجتماع ألفين في

التثنية ، أحدهما : ضمير ، والثاني : علامة التّثنية ، واجْتماع واوين في الجَمْع ، إحداهما : ضمير ، والثانية : علامة الجمع ، ولا يجوز الجمع بينهما ، لأنهما ساكنان فلا بُدّ من حذف أحدهما .

وإذا كان لا بُدّ من الحذف حَكَمْنا باستتار الضّمير خيفةً من الحذف ، لأن الموجود علامة التثنية والجمع ، وليس بضمير بدليل تغيّره ، والضمير لا يتغيّر .

والثالث : أن الصّفة لمّا كانت تُثَنّى وتجمع بحكم الاسميّة ، استغني عن بُروز ضميرها بدليل علامة التّثنية والجمع عليه ، بخلاف الفعل ، فإنّه لا يثنىّ ولا يجمع ، فلذلك برز ضميره ، ليدُلّ على تثنية الفاعل وجمعه .

وذكر الأندلسي بدل الوجه الرّابع في الفرق : أنّ اسم الفاعل إذا ثنّى أو جمع واتّصل به ضمير وجب حذفُ نونِه ؛ لاتّصال الضّمير على المشهور ، وذلك لا يجب في الفعل ، بل يتّصل الضّمير به ، وقال المهلّبي :

مراتب سِتّ لم تكن لاسم فاعل ... تنزّل عنها واستبدّ بها الفِعْل
يحلّ إذا لم يعتمد في محلّه ... ولا بُدّ من إبراز مضمره يتلو / [٢/٢٠٠]
وإن كان معناه المضيّ فمبطلٌ ... وتسقط نوناه إذا مُضْمَرٌ يَخْلُو
وتقديره فرد أو جعلك واوه ... وأختاً لها في الجمع حَرْفاً بها يَعْلُو

ذكر ما افترق فيه اسم الفاعل واسم المفعول

من ذلك : أن اسم الفاعل يبنى من اللازم كما يبنى من المتعدّي كقائم وذاهب .

واسم المفعول إنما يُبْنى من فعل متعدٍّ ، لأنه جارٍ على فعل ما لم يُسَمّ فاعله ، فكما أنه لا يُبْنى إلّا من المتعدّي ، كذلك اسم المفعول . ذكره في (البسيط) : قال : فإن عدّي اللّازم بحرف جرّ أو ظرف جاز بناء اسم المفعول منه نحو : ﴿ غير المَغْضُوبِ عليهم ﴾[1] و « زيد منطلقٌ به » .

ومن ذلك، قال ابن مالك في (شرح الكافية) : انفرد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع معنى نحو : الوَرِعُ محمودُ المقاصِد، وزيدٌ مكسو العَبْدِ ثوباً .

وقال الأندلسي : في (شرح المفصل) : الفرق بين اسم الفاعل المراد به الماضي وبين اسم الفاعل المراد به الحال أو الاستقبال من وجوه :

أحدها : أن الأول لا يعمل إلّا إذا كان فيه اللّام بمعنى الذي ، والثاني يعمل مطلقاً .

(١)الفاتحة / ٧ .

ثانيها : أن الأول يتعرّف بالإضافة بخلاف الثاني .

ثالثها : أن الأول إذا ثُنّي أو جمع لا يجوز فيه إلا حذف النّون والجرّ. والثاني : يجوز فيه وجهان : هذا ، وبقاء النّون والنصب .

ذكر ما افترق فيه الصفة المشبهة واسم الفاعل

قال ابن القوّاس في (شرح الكافية) : الصّفة المشبهة تشبه اسم الفاعل من وجوه ، وتفارقه من وجوه :

أما وجوه الشبه فأربعة : التّذكير ، والتأنيث ، والتثنية ، والجمع .

وأما وجوه المفارقة فسبعة :

أحدها : أنها لا تعمل إلّا في السّبَبِيّ دون الأجنبي نحو زيد حسنٌ وجهَهُ / ولا يجوز حسنٌ وجهُ عمرٍو، كما يجوز ضاربٌ وجه عمرو لنقصانها عن مرتبة اسم الفاعل . [٢٠١/٢]

والثّاني : لا يتقدّم معمولها عليها ، فلا يقال : زيدٌ وجَهْاً حسنٌ كما يقال : زيدٌ عمراً ضاربٌ .

والثالث : عدم شبه الفعل ، ولذلك احتاجت في العمل إلى شبه اسم الفاعل .

الرابع : أنها لا توجد إلا ثابتة في الحال سواء كانت موجودة قبله أو بعده ، فإنها لا تتعرّض لذلك بخلاف اسم الفاعل ، فإنه يدلّ على ما يدلّ عليه الفعل ، ويستعمل في الأزمنة الثّلاثة ، ويعمل منها في الحال والاستقبال، ولذلك إذا قصدنا بالصّفة معنى الحدوث أتى بها على زنة اسم الفاعل ، فيقال في حسن : حاسن ، فحسن ، هو الذي ثبت له الحسن مطلقاً ، وحاسن الذي ثبت له الآن أو غداً . وفي التنّزيل : ﴿ وضائقٌ به صَدْرُك ﴾[1] فعدل عن ضَيّق إلى ضائق ، ليدل على عُروض « ضَيّق » وكونه غير ثابت في الحال .

لا يقال : فإذا دلّت على معنى ثابت كانت مأخوذةً من الماضي لكونه قد ثبت ، وحينئذٍ فيلزم أن لا تعمل لكون اسم الفاعل المشبهّة به للماضي وهو لا يعمل .

لأنا تقول : إنما يلزم ذلك أن لو كان دلالتها على الثبوت وتعلّقها بالماضي يخرجها عن شبه اسم الفاعل للحال مطلقاً وهو ممنوع ، بل معنى الحال موجود فيها ، فإنك إذا قلت مررت برجل حسن الوجه دل على أن الصفة موجودة ، لاتّصال زمانها من إخبارك ، لا أنها وجدت ثم عدمت .

الخامس : أنها لا تؤخذ إلا من فعل لازم .

---

(١) هود / ١٢ .

السادس : أنها إذا دخل عليها « أل » وعلى معمولها كان الأجود في معمولها الجرّ بخلاف اسم الفاعل ، فإن النصب في أجود .

السابع : أنه لا يجوز أن يعطف على المجرور بها بالنّصب فلا يقال : زيد/ كثير المال والعبيدَ بنصب (العبيد) كما يقال زيدٌ ضاربُ [٢٠٢/٢] عمروٍ وبكراً ، لأنه إنما يعطف على الموضع بالنّصب إذا كان المعطوف عليه منصوباً في المعنى ، وليس معمولها كذلك ، بل هو مرفوع في المعنى ، لأن الأصل في كثير المال : كثيرٌ ماله .

وذكر ابن السّرّاج في الأصول فرقاً ثامناً وهو : أنّ اسم الفاعل يجوز إضافته إلى الفاعل ، لا يجوز أن تقول : عجبت من ضارب زيدٍ وزيد فاعل ، ويجوز في الصّفة المشبهة إضافتها إلى الفاعل ؛ لأنها إضافة غير حقيقية نحو : الحسن الوجه ، والشّديد اليد ، فالحسن للوجه والشّدة لليد ، والمعنى : حسن وَجْهُهُ .

وزاد ابن هشام في (المغني) فروقاً أخرى .

أحدها : أن أسم الفاعل لا يكون إلّا مجارياً للمضارع في حركاته وسكناته ، وهي تكون مجارية له كمنطلق اللسان ، ومطمئن النّفس ، وطاهر العِرْض ، وغير مجارية له وهو الغالب .

والثاني : أنه لا يخالف فعله في العمل وهي تخالفه ، فإنها تنصب مع قصور فعلها .

والثالث : أنه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل وإضافته إلى مضاف إلى ضميره ، نحو : مررت بقاتل أبيه ، ويقبح مررت بحسن وجهه .

والرابع : أنه يفصل مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب في الدّار أبوه عمراً، ويمتنع عند الجمهور: زيد حسنٌ في الحرب وجهه، رفعت أو نصبت .

والخامس : أنه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع ، ولا يتبع معمولها بصفة. قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة .

والسادس : أنه يجوز حذفه وإبقاء معموله وهي لا تعمل محذوفةً .

وقال الأندلسي في (شرح المفصل): الأمور التي ضارعت بها الصفة المشبهة اسم الفاعل ستة: الاشتقاق ، واتحاد المعنى ، والإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث .

وأما الفرق بينها وبين اسم الفاعل فمن وجوه :

أحدها : أن هذه الصّفات لا توجد إلا حالاً واسم الفاعل يصلح للأزمنة / الثلاثة . [٢٠٣/٢]

ثانيها : أنها لا تعمل إلّا فيما كان من سبب موصوفها أعني الأسم الّذي تجري عليه إعراباً .

ثالثها : لا يتقدّم معمولها عليها .

رابعها : أن المنصوب بها ليس مفعولاً به صريحاً .

خامسها : أن الألف واللام متى كانت فيها وفي معمولها كان الأصل الجرّ .

سادسها : أنه لا يعطف على المجرور بها نصباً .

سابعها : أنها تعمل مطلقاً من غير تقييد بزمان أو ألف ولام .

ثامنها: أنها يقبح أن يضمر فيها الموصوف، ويضاف معمولها إلى مضمره .

تاسعها : أنها لا تكون علاجاً واسم الفاعل قد يكون وقد لا يكون .

عاشرها : انها لا توافق الفعل عدّة وحركةً وسكوناً .

قال ابن برهان :(ضارب) يعمل عمل فعله الّذي أخذ منه ، و(حسن) يعمل ما يعمل فعله، لأنه ينصب تشبيهاً له بضارب ، وبينهما فرق من طريق المعنى وذلك أن الفاعل في : زيد ضارب عمراً غير المنتصب والفاعل في المعنى في زيد حسن الوجه هو المنتصب .

فإن قيل : ما العلّة في حمل حسن الوجه على ضارب ؟ قلنا لأنهما صفتان .

قال الأندلسي : هذا الذي ذكر فرق آخر أيضاً ، وهو أن

المنصوب بها فاعل في المعنى ، وذلك أنك إذا قلت : زيد ضاربٌ عمراً فقد أخبرت بوصول الضّرب من زيد إلى عمرو ، وأمّا زيد حسن الوجه فلا يخبر أن الأول فعل بالوجْه شيئاً، بل الوجه هو الفاعل في الحقيقة إذ الأصل زيد حسن وجهه . ويشترط فيها الاعتماد كما اشترط في اسم الفاعل/. [٢٠٤/٢]

ذكر ما افْترق فيه أفعل في التّعجّب وأفعل التّفضيل

قال صاحب (البسيط) : التّعجب والتّفضيل يشتركان في اللّفظ والمعنى .

أما اللّفظ فلتركّبهما من ثلاثة أحرف أصول وهمزة .

وأما المعنى فلأنّ ما أَعْلَم زيداً ! وزيد أعلم من عمرو .

يشتركان في زيادة العِلْم .

ويفترقان في أن أفعل في التّعجب ينصب المفعول به نحو : ما أحسن زيداً ، وأفعل التّفضيل لا ينصب المفعول به على أشهر القولين ، والثاني أنه ينصبه للسماع والقياس ، أمّا السماع فقوله :

٣٦٧= أكرّ وأحمي لِلْحقيقة مِنْهُم وأَضْرب مِنّا بالسُيوف القوانسا[1]

(١) سبق ذكره رقم ٩٩.

وأمّا القياس فإنه اسم مأخوذ من فعل ، فوجب أن يعمل عمل أصله قياساً على سائر الأسماء العاملة .

والجواب عن البيت أن القوانس منصوبٌ بفعل دلّ عليه أضرب أي نضرب القوانسا ، وعن القياس أنه مدفوعٌ بالفارق من وجهين :

أحدهما : أن الاسماء العاملة لها أفعال بمعناها ، فلذلك عملت نظراً إلى الفعل الذي بمعناها ، وأفعل التفضيل ليس له فعل بمعناه في الزّيادة حتى يعمل نظراً إلى فعله .

والثاني : أن أصل العمل للفعل ، ثم لما قويت مشابهته له وهو اسم الفاعل واسم المفعول ، ثم لما شبّه بهما من طريق التّثنية والجمع والتذكير والتّأنيث وهي الصّفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ؛ إذ صحبته « مِنْ » امتنعت منه هذه الأحكام ، فَبَعُد لذلك عن شبه الفعل ، فلذلك لم يعمل في الظاهر . ذكره صاحب (البسيط) .

ذكر ما افترق فيه نعم وبئس وحبذا

قال ابن النّحاس في (التعليقة) : : حبّذا كَنِعْم وبئس في المبالغة في المدح والذّم إلا أن بينهما فرقاً ، وهو أن «حَبّذا» مع كونها للمبالغة في المدْح تتضمّن تقريب الممدوح من القَلْب ، وكذلك في الذّم تتضمّن بُعد المذموم من القلب / وليس في نِعْم وبئس تعرّض لشيء من ذلك . [٢٠٥/٢]

قال : وممّا افترقا فيه أنه يجوز في « حبذا» الجمع بين الفاعل والظاهر والتّمييز من غير خلاف نحو : حبّذا رجلاً زيد .

وجرى في نعم وبئس خلاف فمنعه جماعةٌ، وجوّزه آخرون، منهم الفارسي والزمخشريّ .

وفصلّ جماعة منهم ابن عصفور ، فقالوا : إن اختلف لفظ الفاعل الظاهر والتمييز ، وأفاد التّمييز معنى زائداً ، جاز الجمع بينهما ، وإلا لم يَجُز ، قال : وإنما جرى الخلاف في نعم وبئس ، ولم يَجز في حبذا، لأن بينهما فَرْقاً وهو أن الفاعل في« حَبذا » وهو اسم الإشارة مبهم فله مرتبة من مَرْتَبَتَيْ فاعلي نعم ، وهما المظهر والمضمر ، فليس اسم الإشارة واضحاً كوضوح فاعل نعم المظهر، فلا يحتاج إلى تمييز ولا مبهماً كإبهام المضمر في نعم ، فيلزم تمييزه ، بل لمّا كان فيه إبهام فارقَ به الفاعل المظهر في نعم جاز أن يجمع بين الفاعل والتّمييز في حبذا . ولمّا قلّ إبهامه عن إبهام المضمر في نعم جَوّزنا عدم التمييز في حبذا ظاهراً ومقدّراً . ولم نُجِزه مع المضمر في نعم . انتهى .

ذكر ما افترقت فيه التوابع

قال في (البسيط) : الفرق بين الصّفة والتأكيد من خمسة أوجه :

أحدها : أنه لا يصحّ حذف المؤكّد ، ويصحّ حذف الموصوف . وسرّه أن التّأكيد ليس فيه زيادة على المؤكّد ، بل هو هو بلفظه أو بمعناه ، فلو حُذِف لبطل سرّ التّأكيد .

وأمّا الصّفة ففيها معنى زائد على الموصوف ، فإذا عُلِم الموصوف جاز حذفه وإبقاؤها ، لإفادتها المعنى الزّائد على الموصوف ، لأنها بمنزلة المستقل بالنّظر إلى المعنى الزائد .

والوجه الثاني : أن التوكيد المتعدّد لايعطف بعضه على بعض، والصفات المتعدّدة يجوز عطف بعضها على بعض . وسرّه أن ألفاظ التوكيد متّحدة المعاني . وألفاظ الصفات متعدّدة المعاني .

والوجه الثالث : أن الفاظ التأكيد لا يجوز قطعها عن إعراب متبوعها ، والصفات يجوز قطعها عن إعرابه . وسرّه أن القطع إنما يكون لمعنى مدح أو ذم / وهو موجود في الصّفات ، فلذلك جاز [٢٠٦/٢] قطعها ، وأمّا التّأكيد فلا يستفاد منه مدح ولا ذم ، فلذلك لم يجز قطعه .

والوجه الرّابع : أن التأكيد يكون بالضّمائر دون الصّفات . وسرّه أن التأكيد يقوّي المعنى في نفس السّامع بالنسبة إلى رفع مجاز الحكم ، وإن كان المحكوم عليه في نهاية الإيضاح ، فلذلك احتيج إليه ، وأمّا الصّفة فلأن المقصود منها إيضاح المحكوم عليه ، وهو في نهاية الإيضاح ،فلا يحتاج إلى إيضاح ، لأنه ان كان لِمُتَكَلِّمٍ أو مخاطب

فقرينه التّكلّم أو الخطاب توضّحهما ، وإن كان لغائب فالقرينة الظاهرة نوضحه، فلا يحتاج إلى إيضاح .

والوجه الخامس : أن النّكرات تؤكد بتكرير ألفاظها دون معاني ألفاظها، وتوصف . وسرّه أن معاني ألفاظها معارف، ولا تؤكّد النّكرات بالمعارف ، وأمّا الوصف فإنها توصف بما يوافقها في التّنكير .

وقال الأندلسيّ في (شرح المفصل) : النّعت يفارق التوكيد من أوجه :

الأول : أن التأكيد إن كان معنويًّا فألفاظه محصورة ، وألفاظ الصّفات ليست كذلك ، وإن كان لفظيًّا فإنه يجري في الكلم بأسرها مفردةً ومركّبةً ، والنعت ليس كذلك .

الثاني : أن النّعت يتبع المعرفة والنكرة ، والتأكيد لا يتبع إلا المعارف أعني التأكيد المعنوي .

الثالث : أن الصّفة يشترط فيها أن تكون مشتقّة ، ولا كذلك في التأكيد .

[عطف البيان والصّفة]

قال وعطف البيان يجامع الصّفة من حيث إنه يبيّن ويوضّح كما تفعل الصفة في الجملة .

ثم إنهما يفترقان في غير ذلك ، فالصّفة مشتّقة أبداً من معنى في الموصوف أو في شبيه استحقّ أن يوضع له اسم منه نحو : طويل مُشْتَقّ من الطول . فإذا قلت: رجل طويل، فالرجل استحقّ أن يكون طويلاً اسماً له وواقعاً عليه بطريق وجود الطّول فيه . وأمّا عطف البيان فلا يكون مشتقًّا .

وفرق ثانٍ : وهو أن عطف البيان على الانفراد يدل على المقصود فإذا / قلت: زيد أبو عبد الله دَلّ(أبو عبد الله) لو انفرد على [٢٠٧/٢] الرجل المخصوص الذي قصد به زيد ، وأمّا الصّفة فليستَ كذلك ، لأنك إذا قلت: رجل طويل، ثم أفردت الطويل، ولم تقدّر جريه على رجل لم يدل عليه ، وإنما يدلّ على شيء من صفته الطّول على الجملة .

وفرق ثالث : أن عطف البيان لا يكون إلّا بالمعارف والصّفة تكون بالمعرفة والنكرة .

وفرق رابع : أن النّعت يكون للشيء وكيفيّته ، وعطف البيان لا يكون فيه ذلك .

وفرق خامس : أن النعت قد يكون جملة ، وعطف البيان ليس كذلك .

والنّعت منه ما يكون للمدح ولا كذلك في عطف البيان .

وأيضاً فالصفة تتحمل الضمير، وعطف البيان لا يتحمّله . وغير ذلك من الفروق . انتهى .

وقال ابن يعيش وصاحب (البسيط) : عطف البيان يشبه الصّفة من أربعة أوجه ، ويفارقها من أربعة أوجه ، أما أوجه الشّبه :

فأحدها : أن يبيّن المتبوع كبيان الصفة .

والثاني : أن حكمه حكم الصّفة في انسحاب العامل عليها .

والثالث : أنه يطابق متبوعه في التّعريف كالصفة .

والرابع : أنه لا يجري على مضمر كالصفة .

وأما أوجه المفارقة :

فأحدها : أن الصّفة بالمشتق غالباً وهو بالجوامد .

والثاني : أن عطف البيان يختص بالمعارف ، والصفة تكون في المعارف والنّكرات . وذكر بعضهم أنه يكون في النّكرات أيضاً .

والثالث : أن حكم الصّفة أن تكون أعمّ من الموصوف أو مساوية ، ولا تكون أخصّ منه ؛ لأنها تستمد من الفعل بدليل تحمّلها للضمير ، فلذلك انحطّت رتبتها لنظرها إلى ما أصله التّنكير . ولا يشرتط ذلك في عطف البيان / نحو : مررت بأخيك زيد ، فإن زيداً [٢٠٨/٢] أخص من الأخ .

الرّابع : أن الصّفة يجوز فيها القطع إلى النّصب والرّفع ولا يجوز ذلك في عطف البيان، لعدم المدح والذّم المقتضى للقطع .

[عطف البيان والبدل]

قالا : ويشبه البدل أيضاً من أربعة أوجه ، ويفارقه من أربعة أوجه :

أما أوجه الشّبه :

فأحدها : أنه عبارة عن الأوّل كالبدل .

والثاني : أنه يكون بالجوامد كالبدل .

والثالث : أنهُ قد يكون أخصّ من متبوعه وأعم منه كالبدل .

والرابع : أنه قد يكون بلفظ الأول على جهة التأكيد كقول[1] القائل

٣٦٨= * يا نصرُ نصرُ نَصْرا[2] *

(١) في ط : كقوله لقائل : تحريف واضح .

(٢) رجز هو بتمامه :

إنـي وأسـطار سُـطِرْن سـطراً لـقائـل يـا نصـرُ نصـرُ نَصْـرا

وهو لرؤبة، ديوانه /١٧٤ ، وروايته :

* يا نصر نَصْرَاً نصراً * بنصب « نصراً الثانية .

من شواهد : سيبويه ١/٣٠٤ ، والخزانة ١/٣٢٥ ، وشرح شواهد المغنى للسّيوطي /٨١٢ ، والمغنى ٢/٤٣٤ ، ٧٤٢، ٥١٠ .

والهمع والدرر رقم ٩٥٧، ١٥٤٨ .

كالبدل .

وأما وأجه المفارقة :

فأحدها : أنّ عطف البيان في تقدير جملة على الأصح ، والبدل في تقدير جملتين على الأصح .

والثاني : أن عطف البيان يشترط مطابقته لما قبله في التّعريف بخلاف البدل ، فإنه تبدل النّكرة من المعرفة وبالعكس .

والثالث : أن عطف البيان لا يجري على المضمر كالوصف بخلاف البدل .

والرابع : أن البدل قد يكون غير الأوّل في بدل البعض والاشتمال والغلط بخلاف عطف البيان .

وقال ابن جنّي في (الخصائص) : حدثنا أبو علي أن الزّيادي سأل أبا الحسن عن قولهم : مررت برجل قائم زيدٌ أبوه بدلٌ أم صفة ؟ فقال أبو الحسن : لا أبالي بأيّهما أجبت ؟ قال ابن جنّي : وهذا يدلّ على تداخل الوصف والبدل، وعلى ضعف العامل المقدّر مع البدل .

وقال ابن يعيش : قد اجتمع في البدل ما افترق في الصّفة والتأكيد ، لأن فيه إيضاحاً للبدَل ورفعَ لَبْسٍ ، كما كان ذلك في الصّفة وفيه رفعٌ للمجاز،وإبطال التوسّع الذي كان يجوز في المبدل منه ، ألا ترى أنك إذا قلت : جاءني أخوك / جاز أن تريد كتابه أو [٢٠٩/٢]

رسوله ، فإذا قلت : زيد زال دلك الاحتمال ، كما لو قلت : نفسه أو عينه ، فقد حصل باجتماع البدل والمبدل منه ما يحصل من التّأكيد بالنّفس والعين ، ومن البيان ما يحصل بالنّعت غير أن البيان في البدل مقدّم ، وفي النعت والتأكيد مؤخر .

وقال ابن هشام في (المغني) : افترق عطف البيان والبدل في ثمانية أمور، فذكر من هذه الأربعة التي ذكرها ابن يعيش وصاحب (البسيط) ثلاثة :

الرابع والخامس والسادس : أن عطف البيان لا يكون جملة ولا تابعاً لجملة، ولا فعلاً تابعاً لفعل بخلاف البدل .

والسابع : أنه لا يكون بلفظ الأول ، ويجوز ذلك في البدل بشرط أن يكون مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب : ﴿ **وَتَرَى كُلَّ أُمة جاثية كُلَّ أُمة تُدْعى إلى كتابها** ﴾[1] بنصب كُلّ الثانية .

والثامن : أنه ليس في نيّة إحلاله محلّ الأول بخلاف البدل ، ولهذا امتنع البدل، وتعين البيان في نحو: يا زيدُ الحارثُ ، ويا سعيد كرزٌ ، وفي نحو : أنا الضارب الرّجلِ زيدٍ ، وفي نحو : زيدٌ أفضل النّاس الرجالِ والنساءِ، أو النّساءِ والرجالِ ، وفي نحو : يأيّها الرّجلُ غلامَ زيد ، وفي نحو أيُّ الرّجلين زيد وعمرو جاءك ؟ وفي نحو :

(١) الجاثية /٢٨ . وفي النشر ٢/٣٧٢ : قرأ يعقوب بنصب اللام ، وقرأ الباقون برفعها .

جاءني كلا أخويك زيد وعمرو[١] .

وعبارة[٢] ابن السّراج : الفرق بين عطف البيان وبين البدل : أن عطف البيان تقديره تقدير النّعت التابع للاسم ، والبدل تقديره أن يوضع موضع الأول . قال : والفرق بين العطف وبين النعت والبدل : أن الثاني في العطف غير الأول ، والنّعت والبدل هما الأول .

قال ابن يعيش : ويتبيّن الفرق بينهما بياناً شافياً في موضعين :

أحدهما : النّداء / نحو : يا أخانا زيداً. [٢/٢١٠]

والثاني : نحو أنا الضّاربُ الرّجلِ زيدٍ ، فإنه يتعين فيهما جعل زيدٌ عطف بيان ، ولا يجوز جعله بدلاً ، لأنه يوجب ضم زيدّ في الأول[٣] وامتناع الإضافة في الثّاني[٤] .

---

(١) انظر نص ابن هشام في المغنى ٢/٥٠٧ تحت عنوان : « ما افترق فيه عطف البيان والبدل » وقد وضح أمور الافتراق بأمثلة وشواهد عديدة .

(٢) في ط فقط : « وقال ابن هشام في المغنى : وعبارة ابن السّراج » الخ بزيادة « وقال ابن هشام » وهي زيادة ليست في النسخ المخطوطة مما يدّلّ على أنها وهم ، وقد تتبعت هذه العبارة في المغنى في هذا الموضع فلم أعثر عليها .

(٣) أي في الموضع الأول الذي مثّل له بمثال : يا أخانا زيداً . ويترتب على جعله بدلاً أن تقول : يا أخانا زيدُ بالضم ، ولم يجز نصبه ولا تنوينه لأنه من جملة أخرى غير الأول كأنك قلت : يا أخانا يا زيد .

(٤) فسّره ابن يعيش في الموضع نفسه ٣/٧٣ بقوله : « إن جعلت زيداً عطف بيان جازت المسألة ، وإن جعلته بدلاً لم تجز ، لأن حدّ عطف البيان أن =

قال ابن يعيش : ومن الفصل بين البدل وعطف البيان : ان المقصود بالحديث في عطف البيان هو الأول ، والثّاني بيان كالنعت المستغنى عنه . والمقصود بالحديث في البدل[١] هو الثاني ، لأن البدل والمبدل منه اسمان بإزاء مسمًّى مترادفان عليه ، والثّاني منهما أشهر عند المخاطب فوقع الاعتماد عليه ، وصار الأول كالتّوطئة والبساط لذكر الثّاني . وعلى هذا لو قلت : زوجتك بنتي فاطمة وكانت عائشة ، فإن أردت عطف البيان صَحّ النّكاح ، لأن الغلط وقع في البيان ، والمقصود لا غلط فيه . وإذا جعلته بدلاً لا يصحّ النكاح لأن الغلط وقع فيما هو معتمد الحديث وهو الثّاني[٢] .

وذكر صاحب (البسيط) مثله قال : وينبغي للفقيه أن يتبع هذا التّحقيق ولا ينكره .

وكتب الزّركشي على الحاشية هنا : ما ذكره حسنٌ وبه يستدرك على أصحابنا حيث حَكَوْا وجهين في مثل هذه الصورة وصحّحوا الصّحة .

= تجري الأسماء الصريحة مجرى الصفات فيعمل فيه العامل ، وهو في موضعه بواسطة المتبوع ، والبدل يعمل فيه العامل على تقدير تنحية الأول ، ووضعه موضعه مباشراً للعامل » .

(١) في ط فقط : « الأول » مكان : « البدل » تحريف ، صوابه من المخطوطات وابن يعيش ٣/٧٤ .

(٢) أنظر ابن يعيش ٣/٧٤ .

وفي (شرح التسهيل) لأبي حيّان : باب العطف أوسع من باب البدل، لأن لنا عطفاً على اللّفظ وعلى الموضع، وعلى التّوهّم ، والبدل يكون على اللفظ، وعلى الموضع ولايكون على التوهم. وفيه الفرق بين العطف على الموضع والعطف على التّوهم: أن العطف على الموضع عامله موجود وأثره مفقود ، والعطف على التّوهم أثره موجود وعامله مفقود .

وقال السّخاوي في (سفر السعادة) : قال شيخنا أبو اليُمْن الكنديّ[1] : ينبغي أن يعلم أن كثيراً من النّحويين لا يكادون يعرفون عطف البيان على حقيقته ، وإنما ذكره سيبويه عارضاً في مواضع ، وأكثر ما يجيء تابعاً للأسماء المبهمة كقولك : يا هذا زيدُ ، ألا ترى أنه ينون زيد ، فدلّ على أنه ليس ببدل .

وعلى هذا تقول : يأيها الرجل زيدُ فزيدُ لا يكون بدلاً من الرجل لأن أي / لا توصف بما لا « لام »[2] فيه ، وإنما يكون بدلاً من [٢/٢١١]

(١) هو زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن ، الإمام تاج الدين أبو اليُمن الكنديّ ولد ببغداد سنة ٥٢٠ . وكان أعلى مَنْ على الأرض إسناداً في القراءات ، وله خزانة كتب في الجامع الأموي ، فيها كل نفيس . وتوفي يوم الاثنين سادس شوال سنة ٦١٣ .

وفيه يقول تلميذه الشيخ علم الدين السخاويّ ، وكان يبالغ في وصفه :

لم يكن في عصر عمرٍو مثلُهُ وكذا الكندي في آخر عَصْر
وهما زيد وعمرو إنما بُني النحو على زيدٍ وعمرو

انظر البغية ١/٥٧١ .

(٢) في ط فقط : « إلاّ بما لا لام فيه » بزيادة إلاّ تحريف يفسد الأسلوب .

أي ، فلذلك كان مبنيّاً على الضّم غير منوّن . وهذا المكان من أوضح فروقه ، وهو من المواضع التي لا يقع فيها البدل .

وللبدل مواضع يخالف لفظه فيها لفظ عطف البيان فيعلم بذلك أن عطف البيان من قبل التّوابع قائم بنفسه على خفائه ، وأحكامه في التكرير ، والعطف ، والإعراب ، في التّقديم والتأخير . والعامل فيه أحكام الصفة فلذلك أدخله سيبويه في جملتها ولم يُفْرد له باباً .

قال ومن الفرق بين الصفة وعطف البيان : أن الصفة لا بُدّ من تقديرها ثانياً وإلّا بطل كونها صفةً ، وعطف البيان علمه لا بد من تقديره غير ثانٍ بل أولاً ،وإلا فسد كونه علماً ، فلذلك لا يصحّ أن يجري مجرى الصّفة من كل وجه . انتهى .

وقال ابن هشام في (تذكرته) : عطف البيان ، والنّعت ، وبدل الكُلّ من الكل ، والتأكيد فيها بيان لمتبوعها .

وتفترق من أوجه : فيفارق عطف البيان النعت من وجهين :

أحدهما : من حيث أن النّعت بالمشتق أو بالمؤول به وهو ليس كذلك .

والثاني من حيث أن النعت يرفع الضمير والسببيّ ، والبيان ليس كذلك .

وهذا الوجه ناشيء عن الأول فينبغي أن يهذب فيقال : يكون في

الحقيقة لغير الأول نحو : رجلٌ[1] قائم أبوه ، والبيان لا يكون إلاّ للأول .

ويفارق التأكيد من وجهين :

أحدهما : أن التأكيد بألفاظ محصورة . وهذا ليس كذلك .

الثاني : أن التأكيد يرفع المجاز . وهذا إنما يرفع الاشتراك .

ووجه ثالث على رأي الكوفيين : أنهما يتخالفان في التعريف والتنكير في نحو : صمت شهراً كُلّه ، ولا يجوز ذلك في البيان خلافاً للزمخشريّ .

ويفارق البدل من وجهين :

أحدهما : أن متبوعه هو المقصود بالنسبة وليس كذلك البدل ، فالمقصود التابع لا المتبوع . وإنما ذكر الأول كالتوطئة / . [٢١٢/٢]

والثاني : أن البيان من جملة الأول . والبدل من جملة أخرى . انتهى .

وقال الأندلسيّ في (شرح المفصل) : امتاز البدل عن بقية التوابع الأربعة بخواصّ لا توجد فيها .

وأما امتيازه عن الصفة فبوجوه :

---

(١) في ط فقط : « برجل » بزيادة الباء ، تحريف

أحدها: أن الصفة تكون بالمشتّق أو ما هو في حكمه. ولا كذلك البدل، فإن حقه أن يكون بالاسماء الجامدة أو المصادر.

الثاني: أن الصفة تطابق الموصوف تعريفاً وتنكيراً. والبدل لا يلزم فيه ذلك.

الثالث: أنه يجري في المظهر والمضمر. والصّفة ليست كذلك.

الرابع: أن البدل ينقسم إلى بدل بعض وكل واشتمال، والصفة لا تنقسم هذه القسمة.

الخامس: أن البدل منه ما يجري مجرى الغلط. وليس ذلك في الصفة.

السادس: أن البدل لا يكون للمدح والذمّ كما تكون الصفة.

السابع: أن البدل يجري مجرى جملة أخرى ولا كذلك الصفة.

الثامن: أن الصفة تكون جملة تجري على المفرد. وفي البدل لا يكون كذلك، فلا تبدل الجملة من المفرد.

التاسع: أن الوصف يكون بمعنى في شيء من أسباب الموصوف. والبدل لا يكون كذلك، لو قلت: سلب زيد ثوب أخيه لما جاز.

العاشر: أن البدل موضوع على مسمّى المبدل منه بالخصوصيّة

من غير زيادة ولا نقصان ، والوصف ليس موضوعا على مُسَمّى الموصوف بالوضع بل بالالتزام .

وأمّا امتيازه عن عطف البيان فمن وجوه :

أحدها : أنه يجري في المعرفة والنكرة . وعطف البيان لا يكون إلاّ معرفة على ما قيل[1] / . [٢١٣/٢]

الثاني : أن عطف البيان هو المعطوف لا غير ، والبدل قد لا يكون المبدل بل بعضه ، أو مشتملاً عليه ، أولا واحداً منهما ، وهو بدل الغلط .

الثالث : أن البدل يقدّر معه العامل ، ولا كذلك في عطف البيان .

الرابع : أن في البدل ما يجري مجرى الغلط ، وليس هذا في عطف البيان .

وأما امتيازه عن التأكيد فلأن ألفاظ التأكيد المعنوي محصورة .

وأمّا اللّفظيّ فهو إعادة اللفظ الأول ، والبدل ليس كذلك ، ولأن التأكيد قد يكون المراد منه الإحاطة والشّمول ، وليس هذا في البدل .

وأما امتيازه عن عطف النسق فظاهر .

وقال ابن الدّهّان في (الغُرّة) : : المناسبة بين التوكيد والبدل : أنهما تكريران يلحقان الأول في أحد أقسام البدل ، وأن كُلّ واحد منهما لا يتقدّم على صاحبه ، وأن إعرابهما كإعراب ما يجريان

(١) في ط : « ما قبل ذلك » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

عليه ، وأنك في التّوكيد مسدّدٌ لمعنى المؤكّد ، وكذلك في البدل يُعني بالأول فتبدل منه .

ومن المقاربة التي بين الوصف والبدل : أن الصفة موضحة كما أن البدل موضّح .

والمباينة بينهما : أن الصّفة لا تكون إلا بمشتقّ ، والبدل لا يلزم ذلك فيه . وفي البدل ما يلزم فيه ضمير ظاهر إلى اللّفظ ،وذلك البعض والاشتمال، وليس كذلك الصّفة إذا كانت للأول، بل يكون مستتراً غير ظاهر الى اللفظ . وفي البدل ما لا يتحمّل[1] ضمير البتّة . وليس كذلك الصّفة .

والبدل يخالف متبوعه في التعريف والتنكير ، والصّفة ليست كذلك .

ومن الفرق بين الصفة والبدل : أن الفعل يبدل منه ولا يوصف .

ذكر ما افترق فيه الصّفة والحال

قال ابن القوّاس: الحال لها شبه بالصّفة من حيث أنّ كل واحد منهما / لبيان هيئة مُفيدة . [٢/٢١٤]

وقال في (البسيط) : الفرق بينهما من عشرة أوجه :

---

(١) في ط : « ما لا يتحمل عليه ضمير » بزيادة « عليه » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

أحدها : أنّ الصّفة لازمة للموصوف ، والحال غير لازمة ، ولذلك إذا قلت : جاء زيد الضّاحك كانت الصفة ثابتة له قبل مجيئه . وإذا قلت : جاء زيد ضاحكاً كانت صفة الضّحك له في حال مجيئه فحسب .

الثاني : أن الصفة لا تكون لموصوفين مختلفَيْ الإعراب، بخلاف الحال فإنها قد تكون من الفاعل والمفعول .

الثالث : أن الصفة تتبع الموصوف في إعرابه بخلاف الحال .

الرابع: أن الحال تلازم التنكير. والصفة على وفق موصوفها .

الخامس : أن الحال تتقدم على صاحبها وعلى عاملها القويّ عند البصريين. بخلاف الصّفة، فإنها لا تتقدّم على موصوفها .

السادس : أن الحال تكون مع المضمر. بخلاف الصّفة .

السابع : أن الحال ليس في عاملها خلاف. وفي عامل الصفة خلاف .

الثامن : أن الحال يغني عن عائدها الواو. بخلاف الصفة .

التاسع : أن الصفة أدخل من الحال في باب الاشتقاق .

العاشر : أن الصّفات المتعددة لموصوف واحد جائزة ، وفي الأحوال المتعدّدة كلام . انتهى .

ذكر ما افترقت فيه أم المتصلة والمنقطعة

قال ابن الصائغ في (تذكرته) : نقلت من مجموع بخط ابن الرّماح : الفرق بين أم المتصلة والمنقطة من سبعة أوجه :

فالمُتصلة تقدّر بأي[1] .

ولا تقع إلّا بعد استفهام .

والجواب فيها اسم مُعيّن ، لا « نعم » أو « لا » .

ويقدّر الكلام بها واحداً .

والإضراب فيها ، وما بعدها معطوف على ما قبلها لا لازم الرفّع بإضمار مبتدأ .

وتقتضي المعادلة وهي أن يكون حرف الاستفهام يلي الاسم وأم كذلك . والفعل بينهما كأزيداً ضربته أم عمراً، فزيدٌ وعمروٌ مستفهم عنهما .

---

(١) في النسخ المخطوطة : « إلى » مكان « أي » تحريف صوابه من ط ومن قول المرادي في الجني الداني /٢٠٥ عند الحديث عن أم : « أم المتصلة وهي المعادلة لهمزة التسوية نحو : ﴿ سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ﴾ (البقرة /٦) أو لهمزة الاستفهام التي يطلب بها لـ « أم » ما يطلب بـ « أي » نحو : أقام زيد أم قعد»؟ .

[٢/٢١٥] وأُولِيتْ كـ « لا » حرف الاستفهام »/.

والذي لا تسأل عنه بينهما .

ولو سألت عن الفعل قلت: أضربت زيداً أم قتلته ؟

وقال المهلّبي :

الفرق في أم إذا جاءتك مُتّصله ... من أوجه سبعة لِلْقَطْع معتزله
وقوعها بعد الاستفهام عارية ... قَطْع الإضراب في الأسماء معتدلهْ
كالفعل والفصل لا يحتل بينهما ... جواب سائلها التّعيين للمَسَلهْ
من بعد تقدير أي ثم مفردها ... من بعدها داخلٌ في حُكْمِ ما عدَلَهْ
وكون ما بعدها من جِنْس أوله ... وعكسُ ذلك يقتضيه لِمُنْفَصلَهْ

ذكر ما افترق فيه أم وأو

قال ابن العّطار في (تقييد الجمل) : أم وأو يشتبهان من وجوه، ويفترقان من وجوه :

فوجوه المشابهة ثلاثة : الحرفيّة ، والعطفيّة، وأنهما لأحد الشيئين أو الأشياء .

ووجوه المخالفة خمسة :

وقال في (البسيط) : الفرق بينهما من أربعة أوجه :

أحدها : أن أم تفيد الاستفهام دون أو .

الثاني : أن أو مع الهمزة تقدر[1] بأحد ، وأم مع الهمزة المعادلة تقدّر بأي .

الثالث : أن جواب الاستفهام مع أو بـ « لا » أو نعم . وجوابه مع أم المعادلة بالتعّيين.

الرابع : أن الاستفهام مع أو سابقٌ على الاستفهام مع أم المعادلة ، لأن طلب التّعيين إنما يكون بعد معرفة الأحديّة، وحكم الأحديّة .

قال : وأمّا الفرق بين موقعهما ، فإذا كان الاستفهام باسم كقولك : أيهم يقوم أو يقعد، ومَنْ يقوم أو يقعد، كان العطف بـ«أو» دون (أمْ)، لأن التّعيين يستفاد من الاستفهام بالاسم ، فلا حاجة إلى أم في ذلك، لدلالة الاسم على معناها ، وهو التّعين.

وأما أفعل التّفضيل كقولك : زيد أفضل أم عمرو فلا يعطف معه إلّا بأم دون أو ، لأن أفعل التفضيل موضوع لما قد ثبت فلا يطلب معه إلا التّعيين دون الأحديّة .

وإذا وقع سواء قبل همزة الاستفهام كان العطف بأم سواء كان ما بعدها / اسماً أم فعلاً كقولك : سواء عليّ أزيد في الدار أم عمرو ؟ وسواء عليّ أقمت أم قعدت ؟ . [٢١٦/٢]

(١) في ط فقط : « لا تقدر » بزيادة : « لا » تحريف، صوابه من المخطوطات والأسلوب .

وإنّما كان كذلك ، لأن الهمزة تطلب ما بعد أم لمعادلة المساواة، ولذلك لا يصح الوقف على ما قبل أم .

وإذا لم يقع بعد سواء همزة استفهام فلا يخلو إمّا أن يقع بعده اسمان أو فعلان ، فان وقع بعده اسمان كان العطف بالواو كقولك : سواء على زيد وعمرو . وفي التنزيل ﴿ سواءً محياهُم ومماتُهم ﴾[1] لأن التّسوية تقتضي التعديل بين شيئين .

وإن وقع بعده فعلان من غير استفهام كقولك : سواءٌ عليّ قمت أو قعدت كان العطف بأو ، لأنه يصير بمعنى الجزاء .

وإذا وقع بعد(أبالي)همزة الاستفهام كان العطف بأم كقولك: ما أبالي أزيداً ضربت أم عمراً ؟ لأن الهمزة تقتضي ما بعد أم لتحقيق المعادلة والمجموع في موضع مفعول أبالي ، ولذلك لا يصحّ السّكوت على ما قبل أم .

وأما إذا لم يقع بعده همزة الاستفهام كقولك : ما أبالي ضربت زيداً أو عمراً ، فإن العطف بأو لعدم الاستفهام الذي يقتضي ما بعدها ، ولذلك يحسن السّكوت على ما قبل أو ، تقول : ما أبالي ضربت زيداً .

والأجود في نحو قولك : ما أدري أزيد في الدّار أم عمرو ، وما أدري أقمت أم قعدت ، وليت شعري أقمت أم قعدت ،العطف بأم ، لأنها بمنزلة : « علمت » ، فتكون الهمزة ما بعد أم لتحقيق المعادلة ،

(١) الجاثية / ٢١ .

والفعل المعلّق في المعنى بمجموعهما على معنى: أيّهما .

وقد ذكروا جواز « أو » وهو ضعيف لوجهين :

أحدهما : أنه لا يصح السّكوت على ما قبل «أو» . والضابط الكُلِّيّ في الفرق بينهما : أنه يحسن السكوت على ما قبل « أو » فإن لم يحسن فهو من مواضع أم .

والثاني : أنه يصير المعنى : ما أدري أحد الفعلين فعل ، ولا معنى له ، إنما المعنى يقتضي ما أُدري أي الفعلين فعل . وأما قوله :

٣٦٩=إذا ما انْتهى عِلْمي تَنَاهَيْتُ عنده أطال فَأَمْلى أو تَنَاهى فَأَقصرا[1]

فالّذي حَسّن العطف فيه بأو وإن تقدّمت الهمزة : أن الجملتين فضلة في موضع الحال أي تناهيت عنده في حال طُوله في إملائه أو في حال تناهيه وقصره . انتهى / . [٢١٧/٢]

ذكر الفرق بين أو وإمّا

قال ابن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) : الفرق بين أو وإمّا من جهة اللفظ من وجهين :

---

(١) نسب في سيبويه ١/ ٤٩٠ لزيادة بن زيد العذريّ
من شواهد : سيبويه ، والمقتضب ٣/ ٣٠٢ ، والخزانة ٤/ ٤٦٩ .

أحدهما : أن إمّا لا تستعمل إلا مكررة .وأو لا تكرر .

الثاني: أن إما تلازم حرف العطف. وأو لا يدخل عليها حرف العطف .

ذكر الفرق بين حتى العاطفة والواو

قال ابن هشام في (المغني) : تكون حتى عاطفة بمنزلة الواو ، إلّا أن بينهما فرقاً من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن لمعطوف حتى ثلاثة شروط .

أن يكون ظاهراً لا مضمراً كما أن ذلك شرط مجرورها. ذكره ابن هشام الخضراوي ، ولم أقف عليه لغيره .

وأن تكون إمّا بعضاً من جمع قبلها كقَدِم الحجاج حتى المشاة ، أو جزءاً من كل كأكلت السّمكة حتى رأسها ، أو كجزء كأعجبتني الجارية حتى حديثها .

والذي يضبط ذلك : أنها تدخل حيث يصحّ دخول الاستثناء ، وتمتنع حيث يمتنع ، وأن يكون غاية لما قبلها ، إمّا في عُلُو أو ضده .

الثاني : أنها لا تعطف الجُمل .

الثالث : أنها إذا عطفت على مجرور أعيد الجارّ فرقاً بينها وبين الجارّة نحو : مررت بالقوم حتى بزيد . ذكر ذلك ابن الخبّاز ،وأطلقه.

وقيّده ابن مالك بأن لا يتعيّن كونها للعطف نحو : عجبت من القوم حتى بَنِيهم .

قال ابن هشام : وهو حسن ، قال : ويظهر لي أن الذي لحظه ابن مالك أن الموضع الذي يصلح أن تحل فيه (إلى) محلّ(حتى) العاطفة فهي فيه محتملة للجارّة، فيحتاج حينئذٍ إلى اعادة الجار عند قصد العطف نحو : اعتكفت في الشّهر حتى في آخره .

وزعم ابن عصفور : أن إعادة الجار مع حتى أحسن ولم يجعلها [٢١٨/٢] واجبة / .

ذكر ما افترقت فيه النّون الخفيفة والتّنوين

قال ابن السّراج في الأصول : النّون الخفيفة في الفعل نظير التّنوين في الاسم، فلا يجوز الوقف عليها كما لا يوقف على التّنوين ، وقد فرّقوا بينهما بأن النّون الخفيفة لا تحرّك لالتقاء السّاكنين ، والتنوين يحرك لالتقاء السّاكنين ، فمتى لقي النون الخفيفة ساكن سقطت كأنهم فضّلوا ما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل ، وفصلوا بينهما .

وقال ابن النّحاس في (التعليقة) : إنما حذفت النون الخفيفة ولم تحرّك حطًّا لها عن درجة التّنوين حيث كان التّنوين يحرّك لالتقاء

الساكنين غالباً[1]؛ لأن الأفعال أضعف من الأسماء فما يدخلها أضعف مما يدخل الأسماء مع أن نون التوكيد ليست ملازمة للفعل إلّا مع المستقبل في القسم ، والتّنوين لازم لكلّ اسم منصرف عُرّي عن الألف واللام والإضافة، فلما انحطت النّون من التنوين، وانحطّ ما تلحقه عما يلحقه التّنوين ألزموها الحذف عند التقاء السّاكنين .

قال أبو عليّ : لمَا يدخل الاسم على ما يدخُلُ الفعل مزيّة ،يعني تفضيلهم التّنوين بتحريكه؛ لالتقاء السّاكنين على النّون بحذفها لالتقاء الساكنين .

ذكر ما افترق فيه تنوين المقابلة والنون المقابل له

قال ابن القوّاس في (شرح الدرة) : اعلم أنّ تنوين[2] المقابلة يفارق النون المقابل له في أنّ التّنوين لا يثبت مع اللّام ولا في الوقف، بخلاف النّون، وأن النّون تجعل حرف الإعراب بخلاف التّنوين .

ذكر ما افترقت فيه السين وسوف

قال ابن هشام في (المغني) : تنفرد سوف عن السين بدخول

(١) في ط : « عاليا » بالعين ، تحريف .

(٢) في ط فقط : « أن التنوين » بزيادة « أل » .

اللّام عليها نحو : ﴿ ولَسَوْف يُعْطيك رَبُّك فترضى ﴾[١]، وبأنها قد تفصل بالفعل الملغى كقوله

٣٧٠= * وما أدري وسوف إخال أدري[٢] *

[٢/٢١٩] وذهب البصريّون : إلى أن مدّة الاستقبال / معها أوسع من السّين . .

قال ابن هشام : وكأنّهم نظروا إلى أن كثرة الحروف تدلّ على كثرة المعنى ، وليس ذلك بمطرد .

وقال ابن إياز في (شرح الفصول) : الفرق بين السين وسوف من وجهين :

الأول : التّراخي في سوف أشدّ منه في السّين بدليل استقراء كلامهم، قال تعالى: ﴿ وسوف تسألون ﴾[٣]، وطال الأمد والزّمان ،

---

(١) الضحى / ٥ .

(٢) تمامه :

* أقومٌ آلُ حصنٍ أم نساءُ *

وهو لزهير بن أبي سلمى .

من شواهد : ابن الشجريّ ٢/٣٣٤، والمغنى ١/٤٠، ١٢٣، ٢/٥٣، وحاشية يس ١/٢٥٣، والهمع والدرر رقم ٥٩٩، ٩٦٣، ١٣٤٧ .

(٣) الزخرف / ٤٤ .

وقال تعالى : ﴿ سيقول السفهاء من الناس ما ولّاهم ﴾[1] . فتعجّل القول .

والثاني : أنه يجوز دخول اللّام على « سوف » ولا تكاد تدخل على السّين .

وقال ابن الخشّاب: سوف أشبه بالأسماء من السّين ؛ لكونها على ثلاثة أحرف ، والسّين أقعد في شبه الحروف ؛ لكونها على حرف واحد ، فاختصّت سوف بجواز دخول اللّام عليها بخلاف السين .

ذكر ما افترقت فيه الفاظ الإغراء والأمر

قال الأندلسيّ : الفرق بين هذه الأسماء : عليك ودونك ونحوها في الإغراء وبين الأمر المأخوذ من الفعل من وجوه :

منها : أن الإغراء يكون مع المخاطب فلا يجوز / عليه زيداً :

ومنها : أنّه لا يتقدم معمولها عليها ، لا تقول : زيداً عليك .

ومنها : أن الفاعل فيها مستتر لا يظهر أصلاً في تثنية ولا جمع .

ومنها : أنّ حروف الجرّ هنا لا تتعلق بشيء ولا يعمل فيها عامل عند بصريّ إلا المازنيّ كقوله تعالى : ﴿ ارْجعوا وراءكم ﴾[2] ،

(١) البقرة / ١٤٢ .
(٢) الحديد / ١٣ .

فليس « وراءكم » معمولاً لارجعوا ، لأنه اسم فعل ، بل ذكر تأكيداً .

ومنها : أن الإغراء لا يجاب بالفاء، لا يقال : دونك زيداً فيكرمك .

ومنها: أن المفعول به إذا كان مضمراً كان منفصلاً، ولم يجز أن يكون متصلاً نحو : عليك إيايّ ، ولا يقال:عليكني كما يقال : ألزمني ، لأن هذه لم تتمكن / تمكّن الأفعال . [٢/٢٢٠]

ذكر ما افترقت فيه لام كي ولام الجحود

قال أبو حيّان : افترقا في أشياء :

أحدها : أن إضمار أنْ في لام الجحود على جهة الوجوب ، وفي لام كي على جهة الجواز في موضع ، والامتناع في موضع ، فالجواز حيث لم يقترن الفعل بـ « لا »نحو، جئت لتكرمني ، ويجوز لأن تكرمني ، والامتناع حيث اقترن بـ «لا» ، فإن الإظهار حينئذٍ يتعيّن نحو ﴿ لِئَلَّا يَعْلم أهل الكتاب ﴾[1] فراراً من توالي المتماثلين .

الثاني : أن فاعل لام الجحود لا يكون غير مرفوع كان نحو : ما كان زيد ليذهب ، بخلاف لام كي نحو:قام زيد ليذهب .

الثالث : أنه لا يقع قبلها فعل مستقبل ، فلا تقول : لن يكون

(١) الحديد / ٢٩ .

زيد ليفعل ويجوز ذلك في الفعل قبل لام كي نحو : سأتوب لِيغفر الله لي .

الرابع : أن الفعل المنفِيّ قبلها لا يكون مقيَّداً بظرف، فلا يجوز ما كان زيد أمس ليضرب عمراً، ويوم كذا ليفعل. ويجوز ذلك في الفعل قبل لام كي نحو: جاء زيد أمس ليضرب عمراً .

الخامس : أنه لا يؤخر الفعل معها فلا يجوز ما كان زيدٌ إلا ليضرب عمراً ، ويجوز ذلك مع لام كي نحو: ما جاء زيدٌ إلّا ليضرب عمراً .

السادس : أنه يقع موقعها كي ، لا تقول: ما كان زيد كي يضرب عمراً.ويجوز ذلك في لام كي نحو : جاء زيد كي يضرب عمراً .

السابع : أن المنصوب بعدها لا يكون سبباً لما قبلها وهو كذلك بعد لام كي .

الثامن : أن النفي متسلّط مع لام الجحود على ما قبلها وهو المحذوف الذي يتعلّق به اللام ،فيلزم من نفيه نفي ما بعد اللام ، وفي لام كي يتسلّط على ما بعدها نحو : ما جاء زيد ليضربك ، فينتفي الضّرب خاصة ،ولا ينتفي المجيء إلا بقرينة تدل على انتفائه .

التاسع : أن لام الجحود لا تتعلّق إلّا بمعنى الفعل الواجب حذفه ، فإذا قلت / ما كان زيد ليقوم ، فكأنك قلت : ما كان زيد [٢٢١/٢]

مستعداً للقيام ، يقدّر في كل موضع ما يليق به على حسب مساق الكلام ففي نحو قوله تعالى : ﴿ وما كان الله لِيُطْلِعكم على الغَيْب ﴾[١] يقدّر : مريداً لاطلاعكم على الغيب .

وأما لام كي ، فإنها متعلّقة بالفعل الظّاهر الذي هو معلول للفعل الذي دخلت عليه اللام .

العاشر : أن لام الجحود تقع بعد ما لا يستقلّ أن يكون[٢] كلاماً دونها ، ولام كي لا تقع إلا بعد ما يستقلّ كلاماً ، ولذلك كان الأحسن في تأويل قوله :

٣٧١= فما جَمْعٌ ليغلِبَ جَمْع قَوْمِي مقاومةً ولا فَرْدٌ لِفَرْدِ[٣]

أنه على إضمار « كان » لدلالة المعنى عليه أي فما كان جمع ليغلب ، لتكون اللّام فيه لام الجحود ، لا لام كي ، لأن ما قبلها وهو « فما جمع » لا يستقل كلاماً .

ذكر ما افترقت فيه الفاء والواو اللّذان ينصب المضارع بعدهما

قال أبو حيّان : لا أحفظ النّصب جاء بعد الواو ، بعد الدّعاء

---

(١) آل عمران / ١٧٩ .

(٢) في ط : « يكرن » بالراء ، تحريف واضح .

(٣) من شواهد : المغنى ١/٢٣٣ ، والأشموني ٣/٢٩٣ ، وقائله مجهول .

والعَرْض والتحضيض والرّجاء . قال : فينبغي أن لا يقدم على ذلك إلاّ بسماع .

قال : وكذلك مع التشبيه الواقع موقع النّفي ، ومع المنفيّ بها فإن عموم قول التّسهيل في « مواضع الفاء »[1] يدل على الجواز معهما . ويحتاج ذلك إلى السمّاع من العرب .

وانفردت الفاء بأن ما بعدها في غير النّفي يجزم عند سقوطها نحو : ﴿ قُلْ لِعبادِي يقولوا الّتي هي أَحْسَنُ ﴾[2] ويرفع مقصوداً به الوصف أو الاستئناف .

وأجاز الزجاجيّ الجزم في النّفي أيضاً ، فأجاز : ما تأتينا تحدثنا . وعلى هذا قال بعضهم : كلّ ما تنصب فيه الفاء تجزم ، ولم يستثن شيئاً[3] .

ذكر ما افترقت فيه أن المصدرية وأن التفسيرية

قال أبو حيان : من الفْرق بين أَنْ المصدريّة والمفسّرة : أنّ المصدريّة ، يجوز أن تتقدم على الفعل ، لأنها معموله ، وإذا كانت

(١) انظر التسهيل /٢٣٢ .
(٢) الإسراء /٥٣ .
(٣) انظر هذا البحث بالتفصيل في همع الهوامع ٤/١١٨ إلى ١٣٩ .

[٢٢٢/٢] مفسّرة لم يجز أن تتقدمه ، لأن / المفسّر لا يتقدّم المفسر .

ذكر ما افترق فيه لمْ ولمّا

قال ابن هشام في (المغني) : افترقتا في خمسة أمور :

أحدها : أن « لمّا » لا تقترن بأداة شرط لا يقال : « إنْ لما تقم ، و(لمْ) تقترن به نحو « وإنْ لم تفعل »[١] .

الثاني : أن منفيّ لمّا يتصل بالحال كقوله :

٣٧٢= فإن كنتُ مأكولاً فكن خَيْر آكلٍ وإلاَ فَأَدْرِكْني ولمّا أمزّق[٢]

ومنفيّ لَمْ يحتمل الاتصال نحو : ﴿ **ولم أكن بدعائك رَبّ شقيًّا** ﴾[٣] .

والانقطاع مثل : « لم يَكُن شيئاً مَذْكوراً ﴾[٤] ، . ولهذا جاز :

---

(١) المائدة /٦٧ .

(٢) للمزّق العبديّ .

من شواهد : ابن الشجري ١/١٣٥ ، والمغنى ١/٣٠٩ ، والأشموني ٤/٥ .

قال ابن الشجري : أي إن كنت مظلوماً فتولّ ظلمي ، فظلمك لي أحب إليّ من أن يظلمني غيرك .

(٣) مريم / ٣ .

(٤) الدهر / ١ .

لم يكن ثم كان ، ولم يجز لمّا يكن ثم كان .

ولامتداد النفي بعد لمّا لم يجز اقترانها بحرف التّعقيب بخلاف « لم » تقول : قمت فلم تقم ، لأن معناه وما قمت عقب قيامي ، ولا يجوز: قمت فلمّا تَقُم ، لأن معناه : وما قمت إلى الآن .

الثالث : أن منفيّ لمّا لا يكون إلّا قريباً من الحال ولا يشترط ذلك في منفيّ «لَمْ»، تقول : لم يكن زيد في العام الماضي مقيماً ، ولا يجوز : لمّا يكن .

الرّابع : أن منفيّ لمّا متوقع ثبوته بخلاف منفيّ « لم » ، ألا ترى أن معنى :﴿ بل لمّا يَذوقوا عذاب ﴾[1] . أنهم لم يذوقوه إلى الآن ، وأن ذوقهم له متوقّع .

وقال الزّمخشري في قوله تعالى : ﴿ ولمّا يَدْخُلِ الإيمان في قُلوبِكم ﴾[2] ما في لمّا من معنى التّوقع دالٌ على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد .

الخامس أنّ مَنفيّ لمّا جائز الحذف لدليل كقوله :

٣٧٣= فجِئْتُ قُبورهم بَدْءاً ولمّا فناديتُ القُبورَ فلَمْ يُجِبنْه[3]

(١) صٓ / ٨.
(٢) الحجرات /١٤ .
(٣) نسب لذي الرّمة ، وليس في ديوانه .
من شواهد المغنى ١ / ٣١٠، والهمع والدرر رقم ١٢٨٧ .

أيْ ولمّا أكن قبل ذلك بَدْءاً أي سيِّداً . ولا يجوز وصلت إلى بغداد ولمْ ، تريد : ولم أدخلها . فأما قوله :

٣٧٤= احفظ وديعتك التي استُودعتها يوم الأعازب إنوَصَلْت وإن لَم[1]

فضرورة . وعِلّة هذه الأحكام كلهّا أنّ « لم » لنفي فَعَل ، ولمّا لنفي قد فَعَل[2] / [٢/٢٢٣] .

وقال ابن القّواس في (شرح الدّرة) : لمّا تشارك لَمْ في النّفي والقَلْب، وتفارقها من أربعة أوجه :

أحدها : أنّ « لم » لنفي الماضي مطلقاً أي بغير قد ، ولمّا لنفي الماضي المقترن بقد.

والثاني : أنّ لم مفردة ، ولمّا مركبة .

والثالث : أن لمّا قد يحذف الفعل بعدها ، ولا يحذف بعد لَمْ إلاّ في الضرورة .

والرابع : أن لّمّا تفيد اتّصال النّفي إلى زمن الإخبار بخلاف لم ، فإن النفي بها منقطع .

---

(١) لإبراهيم بن هَرْمة ، وانظر شعر إبراهيم بن هرمة ١/١٩ . من شواهد : الخزانة ٣/٣٢٨، والعيني ٤/٤٤٣، والتصريح ٢/٢٤٧، والأشموني ٤/٦، والمغنى ١/٣١٠، والهمع والدرر رقم ١٢٨٥ .

(٢) انظر النص في المغنى ١/٣٠٩، ٣١٠.

[فائدة] مُهِمّة
في تخريج قراءة « وإن كلًّا لمّا لَيُوفِّيَنّهُم »

اضطرب النّحويّون في تخرج قوله تعالى : ﴿ وإنّ كلًّا لَمّا لَيُوَفِّيَنَّهم ﴾[1] في قراءة من شدّد ميم « لمّا » وشدّد إنّ أو خفّفها .

فنقل صاحب (كتاب اللّامات) عن المبرّد أنه قال : هذا لَحْنٌ لا تقول العرب : إنْ زيداً لمّا خارج .

وقال المازني : لا أدري ما وجه هذه القراءة ؟

وقال الفرّاء : التّقدير : « لمن ما » فلما كثرت الميمات حذف منهن واحدة . فعلى هذا هي لام توكيد . ويعني بكثرة الميمات أن نون « مَنْ » حين أدغمت في ميم « ما » انقلبت ميماً بالإدغام فصارت ميمات[2] ، وقال المازني أيضاً : «إنْ» بمعنى «ما» ثم تثقّل كما أن المؤكّدة تخفف ، ومعناها الثقيلة . انتهى .

قال أبو حيّان : وارتباك[3] النحويّين في هذه القراءة وتلحين بعضهم لقارئها يدلّ على صعوبة المدرك فيها ، وتخريجها على

---

(١) هود/١١١ ، وفي هذه الآية ثماني قراءات ذكرت في معجم القراءات قراءة رقم ٣٦٩٤ . وقراءة حفص في المصحف بتشديد إنّ ، وتشديد لمّا .

(٢) في ط فقط : « ثلاث » ميمات بزيادة : « ثلاث »

(٣) في ط فقط : « وارتكاب » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

القواعد النّحوية .

وأمّا التلحين فلا سبيل إليه البتّة ، لأنها منقولة نقل التواتر في السّبعة .

وأمّا من قال : لا أدري ما وجْهُهَـا ؟ فمعذور لخفاء إدراك ذلك عليه .

وأما تأويل أن المثقلة بأنها المخففّة التي هي نافية ففي غاية من الخطأ ، لأنها لو كانت نافية لم ينتصب بعدها « كُلّ » بل كان يرتفع . وأيضاً فإنه لا يحفظ من كلامهم أن تكون أن المثقلة نافية .

وأما تأويل الفرّاء فـأيضاً في غـاية الضعف ، إذ لا يحفظ من كلامهم « لمّا » في معنى : لِمَنْ ما .

[٢/٢٢٤] قال: وقد كنت من قديم فكرت في تخريج هذه الآية فظهر لي / تخريجها على القـواعد النّحـوية من غيـر شذوذ، وهـو أن لمّا هي الجازمة ، وحذف الفعل المعمـول لها لـدلالة معنى الكـلام عليه . والمعنى : وإن كلاًّ لما يبخس أو ينقص عملُهُ ، أو ما كان من هـذا المعنى ، فحذف الفعل لدلالة قوله :«ليوفينهم ربك أعمالهم» عليه .

قـال : فعلى هذا استقـرّ تخـريـج الآية على أحسن مـا يمكن وأجمله ، ولم يهتد أحد من النّحويين في هذه الآية إليه على وضوحه واتّجاهه في علم العربيّة . والعلوم كنوز تحت مفاتيح الفهوم .

قال : ثم وجدت شيخنا أبا عبد الله بن النقيب قد حكى في تفسيره عن أبي عمرو بن الجاجب: أنّ نمّا هنا هي الجازمة ، وحذف الفعل بعدها . انتهى

[حمل لو على لولا]

(فائدة) : قال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) : اعلم أن العرب حملت لو على لولا في موطن وأحد أوقعت بعدها « أنّ » فقالت : لو أَنّ زيداً قائم كما قالت : لولا أن زيداً قائم .

وفعلت هذا هنا لِقُرب « لو » من « لولا »ولشبه أنّ بالفعل، فكأن (أنّ) إذا وقعت بعد (لو) قد وقع بعدها الفعل .

ذكر ما افترقت فيه مدة الإنكار ومدة التذكار

قال في (التّسهيل) : لا تلي زيادة التذكّر هاء السكت بخلاف زيادة الإنكار .

قال أبو حيّان : وسبب ذلك أن المنكرّ قاصد للوقف ، والمتذكّر ليس بقاصد للوقف، وإنما عرض له ما أوجب قطع كلامه وهو طالب لتذكّر ما بعد الذي انقطع كلامه فيه، فلذلك لم تَلْحَقه .

ذكر الفرق بين هل وهمزة الاستفهام

قال ابن هشام : تفترق « هَلْ » من الهمزة من عشرة أوجه : اختصاصها بالتصديق ، وبالإيجاب ، وتخصيصها المضارع بالاستقبال ، ولا تدخل على الشرط، ولا تدخل على إنّ، ولا على اسم بعده فعل في الاختيار ، وتقع بعد العاطف لا قبله ، وبعد أم ، ويراد بالاستفهام بها النّفي ، وتأتي بمعنى قد / . [٢/٢٢٥]

ذكر ما افترقت فيه إذا ومتى

قال الزّمخشري في (المفصل) : الفصل بين متى وإذا : أنّ متى للوقت المبهم، وإذا للمعيّن .

وقال الخوارزمي[1] : الفرق بينهما : أن « إذا » للأمور الواجبة الوجود ، وما جرى ذلك المجرى، ممّا علم أنه كائن . « ومتى » لِما لم يترجح بين أن يكون وبين أن لا يكون . تقول : إذا طلعت الشمس خرجت ، ولا يصح فيه « متى » . وتقول : متى تخرج أخرج لمن لم يتيقن أنه خارج .

وقال في (البسيط) : تفارق متى الشّرطية إذا من وجهين .

أحدها : أن إذا تقع شرطاً في الأشياء المحقّقة الوقوع ؛ ولذلك

(١) محمد بن العباس أبو بكر الخوارزميّ ابن أخت محمد بن جرير الطبري المفسر المشهور ولد سنة ٣٢٣ هـ ، ومات في رمضان سنة ٣٨٣هـ. انظر البغية ١/١٢٥ .

وردت شروط القرآن بها ، والشرط بمتى يحتمل الوجود والعدم .

الثاني : أن العامل في متى شرطها على مذهب الجمهور ، لكونها غير مضافة إليه بخلاف إذا لإضافتها إليه ، إذْ كانت للوقت المعيّن ، و « متى » للوقت المبهم .

ذكر ما افترقت فيه أيّان ومتى

قال ابن يعيش : أيان ظرف من ظروف الزّمان مبهم بمعنى متى ، والفرق بينها وبين متى أن متى لكثرة استعمالها صارت أظهر من أيان في الزّمان .

ووجه آخر من الفرق: أن متى تستعمل في كلّ زمان ، وأيان لا تستعمل إلا فيما يراد تفخيم أمره وتعظيمه .

وقال صاحب (البسيط) : أيّان بمعنى متى في الاستفهام .

وتفارق متى من وجهين :

أحدهما : أن متى أكثر استعمالاً منه .

والثاني : أن أيان يستفهم به في الأشياء المعظمة المفخمة .

وكتب الجمهور ساكتة عن كونها شرطاً .

وذكر بعض المتأخرين: أنها تقع شرطاً، لأنها بمنزلة متى ، ومتى مشتركة بين الشّرط والاستفهام، فكذلك أيّان .

وتوجيه منع الشّرط عدم السماع ، وأن متى أكثر استعمالاً منها، فاخْتُصّت لكثرة استعمالها / بحكمٍ لا تُشاركها فيه أيّان . انتهى . [٢/٢٢٦]

قلت : فهذا فرق ثالث .

ذكر ما افترق فيه جواب لو وجواب لولا

قال أبو حيّان : ليس عندي ما يختلفان فيه إلا أن جواب لولا وجدناه في لسان العرب قد يقرن بقد كقوله :

٣٧٥=لولا الأمير ولولا حقُّ طاعَتِهِ لَقَدْ شَرِبْتُ دَماً أَحْلى من العَسَلِ

ولا أحفظ في « لو » ذلك ، لا أحفظ من كلامهم : لو جئتني لقد أحسنت إليك. وليس ببعيد أن يسمع ذلك فيها .

وقياس لو على لولا في ذلك عند من يرى القياس سائغٌ .

وجواب « لو » إذا كان ماضياً مثبتاً جاء في القرآن باللام كثيراً وبدونها في مواضع .

ولم يجيء جواب « لولا » ، في القرآن محذوف اللام من الماضي المثبت ولا في موضع واحد .

وقد اختلف فيه قول ابن عصفور ، فتارة جعله ضرورةً ، وتارة جعله جائزاً في قليل من الكلام .

ذكر ما افترق فيه كم الاستفهامية وكم الخبريّة

قال في (البسيط) : أما مشابهتهما : فإنهما اسمان، وأنهما مبنيّان ، وأنهما مفتقران إلى مبيّن ، وأنهما لازمان للتّصدر ، وأنّهما اسمان للعدد ، وأنهما لا يتقدّم عليهما عامل لفظيّ إلا المضاف وحرف الجر .

وأما مخالفتهما : فإن الاستفهاميّة بمنزلة عدد منّون، والخبرية بمنزلة عدد حذف منه التّنوين .

وأن الاستفهاميّة تُبَيَّنُ بالمفرد، والخبريّة تُبَيّن بالمفرد والجمع .

وأن ممّيز الاستفهاميّة منصوب، ومميز الخبرية مجرور .

وان الاستفهاميّة يحسن حذف مميّزها، والخبرية لا يحسن حذف مميزها .

وأن الاستفهاميّة يفصل بينها وبين / مميزها ولا يحسن ذلك في [٢/٢٢٧] الخبرية إلا في الشعر .

وأن الاستفهاميّة إذا أبدل منها جيء مع البدل بالهمزة نحو : كم مالك أعشرون أم ثلاثون ؟ وكم درهماً أخذت أثلاثين أم أربعين ؟ ولا

يفعل ذلك مع الخبريّة، لعدم دلالتها على الاستفهام،نحو: كم غلمانٍ عندي، ثلاثون وأربعون وخمسون .

وأن الخبريّة يعطف عليها بـ « لا » فيقال كم مالك لامائة ولامائتان، وكم دِرْهمٍ عندي لادرهم ولا درهمان ، لأن المعنى كثير من المال وكثيرٌ من الدّراهم ، لا هذا المقدار ، بل أكثر منه .

ولايجوز في الاستفهامية كم درهماً عندك لاثلاثةً ولاأربعةً؟لأن « لا » لا يعطف بها إلّا بعد موجب ، لأنها تَنْفي عن الثاني ما ثبت للأول . ولم يَثْبُتْ شيء في الاستفهام .

وأنَّ « إلّا » إذا وقعت بعد الاستفهاميّة كان إعراب ما بعدها على حدّ إعراب « كم » مِنْ رفع أو نَصْب أو جرٍّ ، لأنه بدل منها ، لأن الاستفهام يبدل منه .

ويستفاد من « إلّا » معنى التحقير والتقليل نحو : كم عطاؤك إلّا ألفان ، وكم أعطيتني إلّا ألفين ، وبكم أخذت ثوبك إلا درهم ، وكم مالك درهماً إلّا عشرون .

ولا يجوز أن يكون ما بعد إلّا بدلاً من خَبَر (كم) ولا من مفسّرها لبيانهما ، بل يبدل من كَمْ لإبهامها لإرادة إيضاحها بالبدل .

ولإفادته معنى التّعليل كان الاستفهام بمنزلة النّفي كقولك : هل الدنيا إلّا شيءٌ فانٍ ، أي ما الدّنيا .

وأما الخبريّة فإن المستثني بعدها منصوبٌ ، لأنه استثناء من

مُوجَبٍ، ولا يجوز البدل في الموجب، فيقال : كم غلمانٍ جاؤني إلا زيداً .

وقال ابن هشام في المغني : يفترقان في خمسة أمور :

أحدها : أن الكلام مع الخبريّة محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية .

الثاني : أن المتكلّم بالخبريّة لا يستدعي من مخاطبه جواباً ، لأنه مخبر، والمتكلّم بالاستفهامية يستدعي ذلك، لأنه مستخبر، ثم ذكر ثلاثة مما تقدم : وهي عدم اقتران المبدل من الخبريّة بالهمزة وتمييزها ، بمفرد ، ومجموع ، ووجوب خفضه بخلاف الاستفهامية فتحصّلنا من ذلك على عشرة فروق[١] .

وبها صرّح المهلبي فقال :

الفرْق في كم في الاستفهام والخبر ... من عشر استوضحت كالأنجم الزهر / [٢/٢٢٨]
نصب المفسر مع إفراده أبداً ... وحذفه تارة والفصل في نظر
وتقتضيك جواباً في السؤال بها ... ومبدلاً تقتضيك الحرف في الأثر
وليس من خيمها[٢] التكثير ثمّت لا ... عطف عليها بلا في سائر الزّبر[٣]

---

(١) انظر هذه الفروق في المغنى ١/ ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢ .
(٢) الخيم بالكسر : الطبيعة والسجيّة .
(٣) الزبر ـ كما في القاموس : الكلام ، والكتابة .

ولا تضاف إلى ما بعدها شبها　　وقد ترى بعدها إلا بمستطر
وكل هذا فالاستفهام يحكمه　　وضدّه في كَمْ الأخرى على الخَبَر

ذكر ما افترق فيه كم وكأيّن

قال ابن هشام في (المغني) : توافق « كأيّن » كم في خمسة أمور : الإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، والبناء ، ولزوم التصدير ، وإفادة التكثير تارة ،وهو الغالب ،والاستفهام أخرى ، وهو نادر .

ولم يثبته إلا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك .

وتخالفها في خمسة أمور :

أحدها : أنها مركّبة وكم بسيطة على الصحيح .

الثّاني : أن ممّيزها مجرور بمن غالباً حتى زعم ابن عصفور لزومه .

الثالث : أنها لا تقع استفهاميّة عند الجمهور .

الرابع : أنها مجرورة .

والخامس : أن خبرها لا يقع مفرداً .

ذكر ما افترق فيه كأيّن وكذا

قال ابن هشام : توافق كذا كأيّن في أربعة أمور : التركيب ،

والبناء ، والإبهام والافتقار إلى التمييز .

وتخالفها في ثلاثة أمور :

أحدها : أنها ليس لها الصدر .

الثاني : أن تمييزها واجب النصب .

الثالث : أنها لا تستعمل غالباً إلاّ معطوفاً عليها .

ذكر ما افترق فيه أيّ ومَنْ

قال في (البسيط) : افترقا من ستة أوجه/: [٢/٢٢٩]

أحدها : أن أيًّا معربة تقبل الحركات ، ولذلك لا يشترط في حكايتها الوقف بل تلحقها الزّيادة في الوصْل والوقف .

ومَنْ مبنيّة ولا تلحقها الزّيادة إلا في الوقف .

الثاني : أنّ مَنْ لمن يعقل ، وأيّ لمن يعقل ولمن لا يعقل ، بحسب ما تضاف إليه ، لأنها بعضٌ من كل .

الثالث : أن العَلَم يحكي بعد مَنْ ولا يحكي بعد أي .

الرابع : أن رُبّ قد تدخل على مَنْ دون أي .

الخامس : أن أيًّا قد يوصف بها بخلاف مَنْ .

السادس: أن مَنْ يدخلها الألف واللام، وياء النسبة في الحكاية بخلاف أيّ .

ذكر ما افترقت فيه تاء التأنيث وألف التأنيث

قال ابن يعيش : ألف التأنيث تزيد على تاء التأنيث قوّةً ، لأنها تبنى مع الاسم وتصير كبعض حروفه ، ويتغيّر الاسم معها عن هيئة التذكير نحو : سكران وسَكْرى ، وأحمر وحمراء ، فَبِنْية كُلّ واحد من المؤنث هنا غير بنية المذكّر .

وليست التاء كذلك ، إنما تدخل الاسم المذكّر من غير تغيير بنيته دلالةً على التأنيث نحو : قائم وقائمة . ويزيد ذلك عندك وضوحاً : أن ألف التأنيث إذا كانت رابعةً ثبتت في التكسير نحو : حُبْلى وحَبالى ، وسَكْرى وسكارى .

وليست التاء كذلك بل تحذف في التكسير نحو : طلحة وطلاح، وجَفْنة وجِفان . فلمّا كانت الألف مختلطةً بالاسم كان لها مزيّة على التاء، فصارت مشاركتها في التأنيث عِلّة ، ومزيّتها عليه علة أخرى كأنه تأنيثان ، فلذلك منعت الصرّف وحدها ، ولم تمنع التاء إلّا مع سبب آخر .

وقال في باب الترخيم : دخول تاء التأنيث في الكلام أكثر من

دخول ألفي التأنيث ، لأنها قد تدخل في الأفعال الماضية للتأنيث نحو : قامت هند. وتدخل المذكّر توكيداً ومبالغةً نحو : علّامة ، ونسّابة ، فلذلك ساغ حذفها في الترّخيم وإن لم يكن ما فيه عَلَماً . / [٢/٢٣٠]

ذكر ما افترقت فيه التثنية والجمع السالم

قال ابن السّراجّ في الأصول : التثنية يستوي فيها من يعقل ومَنْ لا يعقل بخلاف الجمع ، فإنه مخصوص بمَنْ يعقل ،لا يجوز : أن يقال في جَمَلَ :جَمَلُون ،ولا في جبل جَبَلون . ومتى جاء ذلك فيما لا يعقل فهو شاذّ، ولشذوذه عن القياس عِلّة .

قال ابن السرّاج : والمذّكر والمؤنث في التثنية سواء ، وفي الجمع مختلف ،فإذا جمعت المؤنث على حد التثنية زدت ألفاً وتاء ، وحذفت الهاء إن كانت في الاسم ، وضَمَمْت التّاء في الرفع ، وألحقتها التّنوين ،فالضمة في جمع المؤنث السالم نظيرة الواو في جمع المذكر ، والتّنوين نظير النّون ، والكسرة في جمع المؤنث في الخفض والنصب نظيرة الياء في المذكّرين ، والتّنوين نظير النون .

ذكر ما افترق فيه جمع التكسير واسم الجمع

قال أبو حيّان : يفارق اسم الجمع جمع التّكسير من وجوه :

أحدها : عدم استمرار البِنْيَة في جمع التكسير .

الثاني : الإشارة إليه بهذا .

الثالث : إعادة ضمير المفرد إليه .

الرابع : أن يكون خبراً عن هو .

الخامس : أن يصغر بنفسه ولا يرد إلى مفرده .

ذكر ما افترق فيه التكسير والتصغير

قال في (البسيط) : افترقا في أن بناء التّصغير لا يختلف كاختلاف أبنية / الجمع ، وفي أن الأجود أن يقال في تصغير أسود [٢/٢٣١] وأعور ، وقسور ، وجدول : أُسَيّد ، وأُعَيِّر ، وقُسَيّر ، وجُدَيّل ، بالإدغام .

ولا يجوز ذلك في التكسير ، ويقال في مقام ومقال : مُقَيّم ، ومُقَيّل بالإدغام ، وفي التكسير : مقاوم ومقاول بالإظهار .

قال : ولا يقدح ذلك في قولهم : إنهما من واد واحد ، لأنه لا يلزم من مشابهة الشيء للشيء أن يشابهه من جميع الوجوه .

وقال ابن الصائغ في تذكرته : سُئِلْت عن السّبب في إن كان النّسب إلى الجمع في ماله واحد إلى الواحد ، فإن لم يكن له واحد نسب إلى الجمع . وكان التّصغير للجمع فيما له واحد إلى الواحد ، وفيما لم يكن له وإحد إلى واحده المقدّر ، وهلا اتّحد البابان ؟ .

فقلت : النّسب إلى الواحد لم يكن إلا قصد الخِفّة حيث المنسوب إلى الجمع هو المنسوب إلى الواحد ، وتصغير الواحد في الجمع إنما كان لتنافر التصغير مع الجمع الكثير ، فافترق البابان .